الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف-1- فرحات عبّاس

كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير

مطبوعة بعنوان

محاضرات في مقياس التجارة الدولية والتنمية

موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: اقتصاد دولي

إعداد: الدكتور صادق هادي

السنة الجامعية:

2026-2025

تصدير:

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية وتجارية متسارعة، في ظل تعمق ظاهرة العولمة وتزايد الترابط بين الأسواق، ما جعل من دراسة **التجارة الدولية والتنمية** ضرورة أساسية لفهم ديناميكيات الاقتصاد العالمي والعلاقات التجارية بين الدول، وتأثيرها على مسارات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

وتُعد هذه المطبوعة محاولة أكاديمية جادة لتقديم رؤية شاملة ومعمقة لأهم المفاهيم والقضايا المرتبطة بالتجارة الدولية ودورها في تحقيق التنمية، وهي موجهة لطلبة **السنة الثالثة ليسانس في تخصص الاقتصاد الدولي**، الراغبين في تعميق معارفهم النظرية والتطبيقية في هذا المجال الحيوي.

حيث تستعرض المطبوعة مجموعة من الدروس التي تتناول موضوعات محورية، من أبرزها: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، السياسات الاقتصادية والتنمية، سياسات الانفتاح التجاري، دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في تنظيم المبادلات التجارية، إضافة إلى دراسة اتجاهات التجارة الدولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، مع التركيز على تجارب الدول النامية في استثمار التجارة كرافعة للتنمية. كما تتناول المطبوعة التحديات الراهنة التي تواجه النظام التجاري الدولي، مثل الحمائية، الاستثمار الدولي واتجاهاته، والاندماج في التجارة الدولية والعمل على الاستفادة منها، وتأثير سلاسل القيمة العالمية على أنماط التجارة والتنمية.

وتهدف هذه المطبوعة إلى تزويد الطلبة بالأدوات التحليلية والمنهجية التي تمكّنهم من فهم التفاعلات بين التجارة الدولية ومسارات التنمية، من خلال مقاربة تجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية، وتشجع على التفكير النقدي والإبداعي في معالجة الإشكالات الاقتصادية المعاصرة. كما تسعى إلى إبراز كيف يمكن للسياسات التجارية الرشيدة أن تساهم في تحقيق النمو الشامل وتقليص الفوارق التنموية بين الدول.

وفي الختام، نأمل أن تشكل هذه المطبوعة مرجعاً علمياً مفيداً لطلبة هذا التخصص، وأن تسهم في توسيع آفاقهم الفكرية وتعزيز قدراتهم التحليلية، بما يؤهلهم لفهمٍ أعمق لقضايا **التجارة الدولية والتنمية**، ولمواكبة التحولات المستمرة في الاقتصاد العالمي.

دليل المادة التعليمية Syllabus			
اسم المادة: التجارة الدولية والتنمية			
الميدان	**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**	**الفرع**	
التخصص	**اقتصاد دولي**	**المستوى**	**ليسانس**
السداسي	**السادس**	**السنة الجامعية**	**2025_2024**
التعرف على المادة التعليمية			
إسم المادة	**التجارة الدولية والتنمية**	**وحدة التعليم**	**أساسية**
عدد الأرصدة	**4**	**المعامل**	**2**
الحجم الساعي الأسبوعي	**3 ساعات**	**المحاضرة (عدد الساعات في الأسبوع)**	**1 سا 30د**
أعمال م/تط (عدد الساعات في الأسبوع)	**1 سا 30د**	**أعمال م/ت (عدد الساعات في الأسبوع)**	**1 سا 30د**
مسؤول المادة التعليمية			
الاسم واللقب	**صادق هادي**	**الرتبة**	**أستاذ محاضر "أ"**
تحديد موقع المكتب	**.....**	**البريد الالكتروني**	**Hadisadek19@gmail.com**
رقم الهاتف	**0665.95.78.64**	**توقيت الدرس ومكانه**	**.....**
وصف المادة التعليمية			
المكتسبات	مجموعة من المكتسبات ذات الصلة والتي تطرق إليها الطالب في عدة مقاييس درسها سابقا مثل: الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الجزائري، تاريخ الوقائع الاقتصادية، تاريخ الفكر الاقتصادي.		

الهدف العام للمادة التعليمية	✓ التطرق للمفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي ومحدداته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ✓ تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من التجارة الدولية والتنمية ✓ التطرق للانفتاح التجاري ونظرياته ومؤشرات قياسه
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	✓ استيعاب الطالب للمفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ✓ استيعاب الطالب لمختلف المفاهيم المتعلقة بكل من التجارة الدولية والانفتاح التجاري ✓ عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الانفتاح التجاري ✓ استخلاص الدروس والعبر من هذه التجارب.

محتوى المادة التعليمية	
المحور الأول	الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
المحور الثاني	السياسات الاقتصادية والتنمية
المحور الثالث	مدخل مفاهيمي للتجارة الدولية ودوافع قيامها
المحور الرابع	اتجاهات التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)
المحور الخامس	سلاسل القيمة العالمية والتعاون التجاري الدولي
المحور السادس	التجارة الدولية وأهداف التنمية المستدامة
المحور السابع	التجارة الدولية وتطور الاستثمار الدولي
المحور الثامن	الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

طريقة التقييم		
التقييم بالنسبة المئوية	**العلامة**	**الوزن النسبي للتقييم**

امتحان	20/20		وزن المحاضرة	% 60	% 60
امتحان جزئي	5	20	وزن الأعمال الموجهة والتطبيقية	% 40	%25
أعمال موجهة (البحث : إعداد/إلقاء)	8				%40
أعمال تطبيقية	-				-
المشروع الفردي	-				-
الأعمال الجماعية (ضمن فريق)	-				-
خرجات ميدانية	-				-
المواظبة (الحضور / الغياب)	3				%15
عناصر أخرى (المشاركة)	4				%20

تدرس المادة في شكل محاضرات وأعمال موجهة/تطبيقية و طبيعة تقييمها امتحان و مر اقبة مستمرة يقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للمحاضرة والأعمال الموجهة:

نقطة المحاضرة * 0.6 + نقطة الأعمال الموجهة/التطبيقية* 0.4=	معدل المادة
*= (Note Ex * 0.6) + (Note Td * 0.4)*	*Moy.M*

المصادر والمراجع

المرجع الأساسي الموصى به :

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر و السنة
التنمية الاقتصادية	محمد عبد العزيز عجمية	الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010
النمو الاقتصادي	جلال خشيب	دار الألوكة للنشر، 2014

التجارة الخارجية	**جمال جويدان الجمل**	**مركز الكتاب الأكاديمي، 2013**

_رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة،مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا للنشر والتوزيع، 2001

_ مجموعة مؤلفين، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، 2015

_ نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، 2012

_ أمين حواس، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بدون دار نشر، 2017

التوزيع الزمني المرتقب لبرنامج المادة

الأسبوع	محتوى المحاضرة	التاريخ
الأسبوع الأول والثاني	الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	
الأسبوع الثالث والرابع	السياسات الاقتصادية والتنمية	
الأسبوع الخامس	مدخل مفاهيمي للتجارة الدولية ودوافع قيامها	
الأسبوع السادس	اتجاهات التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)	
الأسبوع السابع والثامن	سلاسل القيمة والتعاون التجاري الدولي	
الأسبوع التاسع	التجارة الدولية وأهداف التنمية المستدامة	
الأسبوع العاشر	التجارة الدولية وتطور الاستثمار الدولي	
الأسبوع الحادي عشر	الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي	
الأسبوع الثاني عشر	أثر الانفتاح التجاري على التنافسية الاقتصادية للدول	
	إمتحان نهاية السداسي	تحدده الإدارة
	الامتحان الاستدراكي للمادة	تحدده الإدارة

الأعمال الشخصية المقررة للمادة

1. تقدم حصص الأعمال الموجهة على شكل بحوث.؛
2. إعداد بطاقة قراءة حول موضوع البحث من طرف الطلبة؛

3. استجواب تقييمي؛
4. تقديم بطاقة قراءة لمحور
5. تقييم الأسئلة التفاعلية للطلبة عبر منصة Moodle.
6. الحضور والتفاعل في منصة Moodle.

مصادقات الهيئات الإدارية والبيداغوجية

رئيس القسم	**مسؤول الميدان أو الفرع أو التخصص (حسب المستوى)**	**الأستاذ مسؤول المادة**	**نائب العميد المكلف بالبيداغوجيا أو مدير الدراسات**

ملاحظة هامة: بعد المصادقة على دليل المادة في بداية كل سداسي يتم نشره على الموقع الرسمي للمؤسسة الجامعية

المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تُعدّ التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم حضورًا في الفكر الاقتصادي الحديث، إذ يشكلان الركيزة الأساسية لأي مشروع وطني يسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. وقد برز الاهتمام بهما منذ منتصف القرن العشرين مع التحولات الكبرى التي شهدها العالم، خاصة في الدول الساعية إلى تجاوز التخلف وبناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة.

ورغم الارتباط الوثيق بين التنمية والنمو، فإن لكل منهما أبعاده الخاصة ومقوماته المميزة؛ فالنمو غالبًا ما يُقاس بمؤشرات كمية تعكس تطور الإنتاج والدخل، بينما تتجاوز التنمية هذا الإطار لتشمل تحسين نوعية الحياة، وتوسيع قدرات الأفراد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة.

وفي ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، أصبح من الضروري فهم الأسس النظرية التي تقوم عليها هذه المفاهيم، والتمييز بين مقارباتها المختلفة، سواء تلك التي تركز على العوامل المادية أو التي تُعلي من شأن البعد الإنساني والمؤسسي. ومن خلال هذا الإطار المفاهيمي، يمكن إدراك العلاقات المتداخلة بين النمو والتنمية، وتحديد مسارات التحول الاقتصادي القادر على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

المحور الثالث: مفاهيم أخرى حول التنمية الاقتصادية

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

سيتم في هذا المحور التطرق لماهية النمو الاقتصادي من مفهوم، أهمية وخصائص من خلال المطلب الأول. أما المطلب الثاني فسيتم فيه عرض أشكال النمو الاقتصادي ومحدداته إضافة إلى معايير قياسه التي ستعرض في المطلب الثالث والتحديات التي تواجه تحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي: اختلفت التعاريف التي تناولت موضوع النمو باختلاف الاقتصاديين والزوايا المنظورة منها إليه؛ فهناك من يعرفه على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (**real GNP**)، أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (**real GDP**) بين فترتين. و يعرف على أنه ارتفاع معدل الدخل الفردي (**Personal Capital Income**). إن المفهوم الأول يقيس معدل نمو الاقتصاد عبر الزمن أما الثاني فيشير إلى معدل أو متوسط النمو الحقيقي للفرد في مجتمع ما. كما يعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة

السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني. ويقاس النمو الاقتصادي بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما يرى الاقتصادي شومبيتر **Schumpeter** أن النمو الاقتصادي هو "تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان". إذن فالنمو هو "العملية الطبيعية التلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة".

2- **أهمية النمو الاقتصادي:** تكمن أهمية النمو الاقتصادي في كونه يعمل على:

- زيادة مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات، وتوفير فرص عمل إضافية.
- حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛حيث أن الزيادة في إجمالي الناتج التي تفوق الزيادة في عدد السكان، تعني الزيادة في مستويات المعيشة، دخل الفرد وزيادة الناتج الحقيقي.
- الزيادة في الأجور الحقيقية أو الأجور النقدية، وبالتالي توفير فرص أفضل من الخدمات، القضاء على الفقر، وحماية البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك، الاستثمار والإنتاج.

3- **خصائص النمو الاقتصادي**: يتميز النمو بمجموعة من الخصائص أهمها:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ثانيا: أشكال النمو الاقتصادي ومحدداته

1- أشكال النمو الاقتصادي: تختلف أشكال النمو الاقتصادي باختلاف المعايير المصنف من خلالها وسيتم تصنيفه وفق المعايير الموالية:

1-1- حسب معيار الزمن: يقسم البعض النمو الاقتصادي نمو قصير الأجل ونمو طويل الأجل على نحو ما قال الاقتصادي **Allan Layton** حيث قال أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس النمو قصير الأجل أما النمو طويل الأجل فما هو إلا نتيجة الفائض على منحنى الطلب، وينقسم النمو الاقتصادي حسب معيار الزمن إلى شكلين هما:

- **النمو الاقتصادي قصير الأجل:** وهو الزيادة في الناتج التي تحث نتيجة لحسن استخدام الطاقات الإنتاجية الحالية، ففي حالة إمكانية توظيف كامل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، أو استخدامها بطريقة أكثر كفاءة تتجلى زيادة في الناتج وبالتالي يحدث نمو في الأجل القصير.
- **النمو الاقتصادي طويل الأجل:** يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية نفسها والتوسع فيها مما يحقق زيادة كبيرة ودائمة في الناتج والتي تدفع منحنى الإنتاج الممكن نحو الخارج، وبالتالي تحدث زيادة كبيرة في الناتج القومي في الأجل الطويل.

2-1- حسب معيار الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الفردي: وينقسم حسب هذا المعيار النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أشكال تتمثل في:

- **النمو الطبيعي:** وهو ظاهرة حدثت تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، والذي تم في صورة أربع عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة تتمثل في: **عملية التقسيم الاجتماعي للعمل**، وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى، **عملية التراكم الأولى لرأس المال**، وما ارتبط من عمليات سلب ونهب أدت إلى إفلاس وإقصاء الفلاحين عن أراضيهم، الأمر الذي أدى إلى تراكم رأسمالي بدائي، ثم تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة، **عملية سيادة الإنتاج السلعي**، حيث كان الهدف من الإنتاج هو المبادلة في السوق بفرض الحصول على سلع استهلاكية وليس الهدف هو إشباع حاجات المنتج نفسه. و**عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلية**، بحيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، ويكون من شأن هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تهيئة الظروف لقيام السوق القومية.
- **النمو العابر:** ويمثل الحالة العامة في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة في تجارتها الخارجية، والتي تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها، فهو إذن لا يملك صفة الاستمرارية والثبات. وكون هذا النمو يحصل في بنى اجتماعية وثقافية جامدة، يؤدي في أحسن حالاته إلى التقاطع مع ظاهرة (النمو بلا تنمية) السائدة في المجتمعات العربية تحديدا.
- **النمو المخطط:** يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، إلا أن فعاليته مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته الذي يهدف لرسم سياسات لتنشيط الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة.

2- محددات النمو الاقتصادي

لتحقيق النمو الاقتصادي يجب توفر مجموعة من المستلزمات والأسباب، والمتمثلة في مصادر النمو، ومن خلال هذه المصادر استطاع الاقتصاديون وضع مجموعة من المعايير التي تمكننا من قياس درجة ومعدل النمو الاقتصادي للدول. وتتمثل في العناصر الموالية:

- **الموارد الطبيعية:** إن الموارد الطبيعة ليست مسؤولة عن القروض الموجودة بين الدول فيما يخص معدلات النمو باعتبارها ليست مجدية بدون التنظيم، المهارة ورأس المال.
- **تجميع رأس المال:** إن عملية تجميع رأس المال يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود

قدرة من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات. كما يساهم أيضا الدين الخارجي والمساعدات في عملية التكوين الرأسمالي.

- **الموارد البشرية:** من المستحيل تصور حصول النمو بدون الاعتماد على الإنسان فعملية التخطيط للوصول للنمو الاقتصادي كالموارد الطبيعية، التنظيم الاقتصادي الكفء والتقدم التقني تكشف وتمارس وتطور عن طريق الموارد البشرية.
- **التنظيم الاقتصادي الكفء:** إن الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدلات نموها الاقتصادي من خلال استخدامها مواردها الاستخدام الأمثل للإنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها الناس.
- **التقدم التقني:** يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

ثالثا: معايير قياس النمو الاقتصادي و تحدياته

1- معايير قياس النمو الاقتصادي: يمكن قياس درجة النمو الاقتصادي في أي دولة من خلال العناصر الموالية:

1-1- معايير الدخل: يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس درجة النمو الاقتصادي، ومن الأمور التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند تقييم مؤشرات الدخل في الدول النامية ما يلي: ضعف الأجهزة الإحصائية، صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي واختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية وعدم ثبات أسعار الصرف. وتتمثل معايير الدخل في:

- **الدخل القومي الكلي**: يقترح اقتصادي ميد (**Meade**) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لان زيادة الدخل القومي الكلي (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية).
- **الدخل القومي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني وفي هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ تلك المقومات في عين الاعتبار عند احتساب الدخل المتوقع.
- **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وصدقا منذ قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط عن طريق المعادلة الموالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الموالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

وهذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب والذي يحسب بالطريقة الموالية:

$$y_n = y_0(1+D_A)^n \Rightarrow (1+D_A)^n = \frac{y_n}{y_0} \Rightarrow D_A = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_0}} - 1$$

حيث: y_n الدخل الحقيقي في السنة n

y_0 الدخل الحقيقي في سنة الأساس.

D_A معدل النمو السنوي.

N عدد السنوات.

- **معادلة سنجر"singer" للنمو الاقتصادي:** عبر سنجر عن معادلة النمو الاقتصادي بأنها دالة لثلاثة عوامل أو معدلات تتمثل في:

S: معدل الادخار الصافي.

p : إنتاجية رأس المال.

R : معدل نمو السكان السنوي، لتتخذ المعادلة الشكل الموالي:

$$D_A = S * P - R$$

D_A : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

***2-1-* المعايير الاجتماعية:** ويقصد بها المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات وتتمثل في العناصر الموالية:

- **المعايير الصحية:** من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى النمو الصحي نذكر عدد الوفيات، متوسط عمر الفرد، عدد الأفراد لكل طبيب،.....إلخ.
- **المعايير التعليمية:** هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا وأن هذا الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن أهم المعايير التي تستخدم للتعرف على المستوى التعليمي والثقافي يذكر نسبة الأمية، نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة، نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **معايير التغذية:** إن تعرض السكان لسوء التغذية يترتب عليه ضعف القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الحول فيها ومن بين المعايير التي تستخدم لمعرفة سوء التغذية من عدمها نذكر متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ونسبته إلى متوسط مقرراته الضرورية.
- **معيار نوعية الحياة المادية:** وهو معيار مركب، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة.

***1-3-* المعايير الهيكلية:** اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة، وأدى ذلك إلى تغيرات واضحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل المختلفة، وعلى توزيع السكان بين الريف والمدن. ومن أهم المعايير الهيكلية نذكر:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة ولا شك أن الاتجاه نحو التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

2- تحديات النمو الاقتصادي

بصفة عامة يواجه النمو الاقتصادي ثلاث تحديات أساسية تتمثل في:

2-1-السياسة التجارية: وهي السياسات التي تقوم بها الدولة لحماية ودعم الصناعة المحلية وتحسين الميزان التجاري. وهناك طريقتين استخدمتا في معظم دول العالم خاصة ما يعرف بأشباه الدول المتقدمة كالهند، البرازيل وكوريا. **فالسياسة الأولى** هي إحلال المستوردات وتعني إحلال الصناعة بمحلية عوضا عن الصناعات المماثلة في الخارج، أي دون اللجوء إلى الاستيراد الأجنبي ويتم ذلك عن طريق فرض تعريفة جمركية أو نظام الحصص. أما **السياسة الأخرى** فهي دعم الصادرات وتتم عن طريق الدعم الحكومي المباشر للصناعات المحلية بقصد التصدير، مثل دعم أسعار المنتجين المحليين لرفع المستوى لمنافستهم عالميا، وتقديم النصح والدراسات المجانية للمصدرين، وإمدادهم بقروض طويلة الأمد وبأسعار فائدة قليلة.

2-2-المساعدات والإمداد الخارجي: يكون الدعم إما معنويا كالإمداد التكنولوجي والتقني، أو ماديا عن طريق المنح والقروض وتعد عاملا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي كما يشكل غيابها عائقا. فالدولة التي تحصل

على مثل هذه القروض والمساعدات تستطيع وببساطة رفع مستواها التكنولوجي على نحو دول شرق آسيا التي استفادت من الخبرة والتكنولوجيا اليابانية واكتسبت خبراتها.

2-3-النظام الاقتصادي المتبع: ما يجب معرفته هو أنه لا توجد تركيبة سحرية تعالج كل المشاكل الاقتصادية في العالم، لذا فمن هذا المنطق يدب أن نفهم أن ما ينفع دولة قد لا يصلح لغيرها. على الدولة أن تعمل جيدا على خيارها سواء رأسمالي أو اشتراكي أو خليط، كما يجب أن يناسب خيارها معتقدات شعبها سواء اجتماعية، سياسية أو حتى دينية. فعليها أن تختار البديل الأمثل الذي يناسب تركيبة مجتمعها ويحقق له أعلى معدل تنمية في نفس الوقت.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

سيتم في هذا المبحث دراسة تطور مفهوم التنمية من مفهومها الضيق المبني على المؤشرات الاقتصادية فقط وصولا إلى المفهوم الواسع الآخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية والتي أدت لظهور مصطلحات جديدة كالتنمية الشاملة و المستدامة...إضافة إلى هذا فالمبحث يتناول أبعاد التنمية، مصادر تمويلها ومؤشرات قياسها.

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية

1- تطور مفهوم التنمية الاقتصادية: هناك تدرج في تحديد مفهوم التنمية قبل أن تصاغ في قالبها الأخير وكان كالآتي:

- تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤشرات الاقتصادية: انطلق هذا المفهوم من المقارنة بين مؤشرات النمو في الدول المتقدمة والتي تعد نموذجية، ومؤشرات النمو في الدول النامية مثل: زيادة الدخل القومي، متوسط مصيب الفرد من الدخل...إلخ.
- تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادي: بغية اللحاق بالغرب أخذت البلدان النامية بمحاكاة مسيرة النمو لديهم، بمعنى إتباع إما المنهج الاشتراكي أو المنهج الرأسمالي لا بديل ثالث.
- تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع التغريب: بعد الواقع الصادم الذي واجهته الدول النامية اللاحقة بالغرب، نشأت فكرة تنموية حديثة قائلة أن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بل هي حدث تاريخي حضاري يمس كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية.
- التخلص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية: عند تطور الأزمات وبروزها اتجه الفكر التنموي إلى الإصلاحات في ظل فلسفة المنظمات الدولية وبدت العملية التنموية الشاملة هي الحل الوحيد.

أما خلال فترة الثمانينات والتسعينات فقد ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة للتنمية كالتنمية المستقلة، التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

- **التنمية البشرية:** وتعرف حسب تقارير الأمم المتحدة التي صدرت عام 1990 بأنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس" وتتمثل هذه الخيارات في العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.
- **التنمية المستدامة:** تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.
- **التنمية المستقلة:** رغم أنه لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المثقلة في كتابات الاقتصادية إلا أن الغالبية يتفق على أنه يتمثل في (اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتنمية الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها).
- **المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية:** في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية و تتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري و ينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة. و يرى البنك أنه لن يسير إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم.

2- تعريف التنمية الاقتصادية: لقد اختلفت وتعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين و المفكرين، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

2-1- "نعني بالتنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة".

2-2- إن تعريف التنمية كتغير هيكلي يعود إلى الاقتصادي **Colin Clark** الذي بدوره نسب التعريف إلى الاقتصادي **Sir William Petty** في القرن السابع عشر ويرى **Clarck** في عام **1940** أن "عملية النمو الاقتصادي يرافقها تغيير في الهياكل المهنية في الاقتصاد".

2-3- "إن تعريف التنمية في الواقع هي عملية ديناميكية متتابعة ذلك أن التغير في أي مجموعة أخرى منها وقد يتمخض عن تغيرات في مجموعة أخرى منها وقد يترتب على كل ذلك زيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي".

2-4- كما هناك تعاريفا أكثر شمولية حسب التصنيف التالي:

- **المجموعة الأولى: انطلاقا من معيار الدخل:** ومنها: **Meir** عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة وكذلك الدخل الفرد بالمتوسط خلال فترة معينة، استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق زيادة النمو المكاني وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل، **كينوا لبيرجر**: "الزيادات التي تطرأ على الناتج القومي من السلع وخدمات في فترة زمنية معينة اتفق عليها مع وجوب توافر يقيم أن تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو التي يتم إنشاؤها فيما بعد".
- **المجموعة الثانية: انطلاقا من تغيرات الهيكل الاقتصادي:** ومنها **التنمية:** الإجراءات وسياسات متعمدة لتغير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد يستفاد منها الأغلبية العظمى من الأفراد عبر فترة من الزمن، مجموعة محاولات لتغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال وفي الوقت نفسه يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.
- **المجموعة الثالثة: تعطي تعريف شامل للتنمية في إطار استمرار النظرة الاقتصادية:** ومنها: "عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصا ديتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها".
- **المجموعة الرابعة: تعطي تعريف شاملا لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية:** ومنها: "التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واجبة موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قائدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الحاجات الأساسية وموفر الضمانات الأمن الفردي والاجتماعي القومي". كما أن التنمية المعاصرة تنهب إلى ابعد من كونها عملية إنسانية فقط ولكنها تذهب شموليتها وعمقها إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ويتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل متابعة التطور والتجديد، مستمرة ابتكار والإبداع مخيم على إفرادها الرضا والقبول، وبينهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

2-5- تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها "صبحي محمد قنوص" على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير

من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية. ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

3- أهمية التنمية الاقتصادية: من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تسديد ديون الدولة.
- تحقيق الأمن القومي.

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية

1- البعد المادي: أي الاقتصادي ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث للتصنع يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي التنمية تتحقق من خلال التخلص من تبعات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة.

2- البعد الاجتماعي: أي الإنساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3- البعد السياسي: يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي أي أن انتشار فكرة التنمية عالمي جعل منها إيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال.

4- البعد الدولي: يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي مثل الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5- البعد الحضاري: يعتبر التنمية بمثابة مشروع تهيئة حضارية وليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

أما أبعادها ومعالمها في المنهج التنموي البديل فهي كالأتي:

- عملية بناء حضاري أي تواصل ثقافي، اجتماعي، اقتصادي، والسياسي، وبالتالي التطور الحضاري للأمة.
- ذات طبيعة شاملة تتناول كل الجوانب اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، مادية ومعنوية فعملية التغير تمسها كلها.
- التنمية عملية تنطلق من الإنسان فهي تنطلق من الإنسان لتصل إلى تنمية محيطه المادي.
- التنمية عملية تغيير إداري منظم ومتواصل ومتراكم أي يتم في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والمنطلقات والأهداف.
- التنمية عملية تغيير تعتمد على الإمكانيات الذاتية أي تنمية ذاتية المجتمع بالاعتماد على نفسه والحر من التبعية.

ثالثا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها

1- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: تتركز أهم مصادر تمويل التنمية في العناصر الآتية:

- **الادخار:** إن سياسة الرشيدة للادخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية وله 3 مصادر: عائلي، قطاع الأعمال (شركات)، الحكومي.
- **الضرائب:** يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة تستخدمها هذه الأخيرة لأغراض الاتفاق الجاري والاستثمار.
- **التمويل بالعجز:** أو ما يسمى التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع نقود من قبل الحكومة وتوسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق عادة ما تلجأ إليه عندما تفوق نفقاتها إيراداتها.
- **استخدام القطاع الزراعي للتمويل:** وذلك لأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام وخاصة في بداية مرحلة التنمية وهذا نجح في عدة بلدان أصبحت اليوم صناعية.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو انتشار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار .كما يزعم البعض بأن البلدان المستلمة له تحصل على المنافع لأنه يمثل حزمة إنتاجية تصاحبها خدمات لأنها تجلب رأس المال مادي و تكنولوجي و خيرات إدارية و سلع ذات نوعية جيدة و تطبيقات حديثة.
- **القروض التجارية:** تعتبر من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي تتكون من 3أنواع: قروض السندات، قروض مصرفية تجارية، ائتمانات التصدير.

2- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة **(ONU)**في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية **(UNDP)** ، بإصدار مقياس لتنمية والمتمثل في دليل

التنمية البشرية **(HDI)** والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس **(GDI)**؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي **(HPI)** والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.

المحور الثالث: مفاهيم أخرى حول التنمية الاقتصادية

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ سيتم من خلال المطلبين الأولين ذكر مقومات وعقبات التنمية الاقتصادية، أما المطلب الثالث فسيوضح من خلاله الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية وهل هما مفهومين متناقضين أم متكاملين؟

أولا: مقومات التنمية الاقتصادية

1- **تراكم رأس المال:** يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ، و يتم تحقيق أكبر كم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار و التي تستلزم توفر حجم مناسب من المنجزات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد للاستثمار بدل توجيهها إلى الاستهلاك. كما أن جوهر تراكم رأسمال يكمن في أنه يعزز من طاقة البدل على إنتاج السلع.

2- **الموارد البشرية:** إن الموارد البشرية التي تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل لمستلزم في العملية الإنتاجية وتغلب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية . حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت.

3- **الموارد الطبيعية:** تعرف الأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فهي تعد قاعدة التنمية حيث:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخدام المعادن وتصديرها والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لإستاد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

4- التكنولوجيا أو التقدم التكنولوجي: إن التكنولوجيا باختصار تعني معرفة كيفية القيام بالإنتاج أي المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب والنظرية وترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتواصل إلى أساليب أفضل.

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات في طريق التنمية تتمثل في العقبات الاقتصادية، عقبات اجتماعية، عقبات حكومية وعقبات دولية.

1- العقبات الاقتصادية: تتمثل في:

- **حالة الفقر المفرغة:** إن صاحب هذه الفكرة ماركس الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقر فقيرا.
- **محدودية السوق:** إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي يستند على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية.
- **الازدواجية الاقتصادية:** وهي تؤثر سلبا على عملية التنمية وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم (عادة قطاع إستراتيجي أو زراعي) يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني.
- **قيد الصرف الأجنبي:** يؤكد العديد من الاقتصاديين أن قوى توازنية معينة تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي.
- **محدودية الموارد البشرية:** يعتبر عدم كتابة الموارد البشرية و كذلك عدم ملائمتها عقبة، كما يعد الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج و تنوعه.

2- العقبات الاجتماعية: وتتمثل في:

- **المنظم (التنظيم):** المنظم هو الذي يحول الاختراع إلى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي وبذلك يؤثر في مسار التنمية والبلدان النامية تفتقر إلى المنظم (الريادي) أي يقول بتحويل نتائج البحوث بشكل أوتوماتيكي إلى منتجات جديدة أو طرق جديدة للإنتاج.
- **دو افع التنمية:** إن توفر لدوافع أمر ضروري لتحقيق دوافع التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد والوصول لتحقيق الأهداف.

3- العقبات الحكومية: تتمثل في:

- **الاستقرار السياسي:** يتعين توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة.
- **الدعم الحكومي للتنمية:** عدم دعم الحكومة للتنمية.

4- العقبات الدولية: يؤكد البعض أن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية و المتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية و العلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية.

ثالثا: النمو والتنمية: تكامل أم تباعد؟

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهومي التنمية والنمو رغم الاختلاف القائم بينهما. ولهذا سيتم في هذا الجزء التعرف على ماهية النمو الاقتصادي وتوضيح الفرق بينه وبين التنمية، يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي **National Income** إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة **Process**، الدخل القومي الحقيقي **Real national income**، الأجل الطويل **Long term**، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية **Productivity per capital** بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة)؛ مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم. كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

كما تمت الإشارة سابقا فقد يقع الخلط بين مفهومي النمو والتنمية؛ رغم أن النمو يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، الناتج القومي، العمالة، الاستهلاك، الادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد؛ فحقيقة النمو الاقتصادي تكمن في التوسع في الناتج الحقيقي

أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد الزيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية فلا يقتصر فقط على تحقيق النمو الاقتصادي بل يتضمن إلى جانب ذلك إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتضمن أيضا تغير جذري في السلوك الاقتصادي للأفراد، وفي أسلوب الإنتاج السائد؛ فعملية التنمية الاقتصادية تتضمن الخطط والسياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته.

إضافة إلى أنه هناك العديد من المفكرين الذين أشاروا إلى الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية نجد منهم:

- يحاول لويس في تعريفه بتبيان الفرق فيقول "النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده لا يمكنه من رفع مستوى المعيشة". وفي نفس المعنى جاء **ولسنكي** لتفريق بينهما فيقول "النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية و هو أساسي لها.فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها، لأن التنمية بالنسبة إلى البلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل أشياء أخرى كثيرة أنها تعني اللحاق بالدول المصنفة و استبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا و القضاء على الجوع و القذارة و المرض ونشر العدالة الاقتصادية و المساواة في هذه المجتمعات تلك البلدان".
- ونجد تعريف الاقتصادي السويدي **ميردال** أشمل من كل هذه التعريفات إذ يقول "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل".

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة

- ما الفرق برأيكم بين **النمو الاقتصادي** و**التنمية الاقتصادية**؟ وهل يمكن أن يتحقق أحدهما دون الآخر؟
- ما هي **المؤشرات** التي يمكن من خلالها قياس النمو الاقتصادي في دولة ما؟
- كيف يمكن أن ينعكس **النمو الاقتصادي** على حياة الأفراد وجودة معيشتهم؟
- هل تعتقدون أن **زيادة الناتج المحلي الإجمالي** كافية لاعتبار الاقتصاد متقدماً؟ ولماذا؟
- كيف تؤثر **السياسات الحكومية** في تسريع أو إبطاء عملية التنمية الاقتصادية؟
- في رأيكم، ما دور **رأس المال البشري** والتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما العلاقة بين **العدالة الاجتماعية** ونجاح التنمية الاقتصادية؟
- هل يمكن اعتبار **النمو الاقتصادي السريع** ظاهرة إيجابية دائماً؟ أم قد تكون له آثار سلبية أحياناً؟

المحاضرة الثانية: السياسات الاقتصادية والتنمية

المحاضرة الثانية: السياسات الاقتصادية والتنمية

تمهيد:

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة والتمويل، ما جعل من **السياسات الاقتصادية** أداة محورية في توجيه مسار التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو والاستقرار. فالتغيرات المتسارعة في البيئة الدولية، والتقلبات في الأسواق العالمية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي، فرضت على الدول تبني رؤى اقتصادية أكثر شمولاً ومرونة، تجمع بين الأبعاد الكلية والجزئية، وتوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

تُعد **السياسات الاقتصادية** –بمختلف أنواعها النقدية، والمالية، والتجارية، والاجتماعية– الإطار العملي الذي تعتمد عليه الحكومات لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق **التنمية المستدامة** .فهي تسعى إلى رفع معدلات النمو، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، مع الحد من البطالة والتضخم، وضمان استقرار الأسعار والمالية العامة. إلا أن فعالية هذه السياسات تختلف باختلاف السياقات الاقتصادية، ومدى قدرة صانعي القرار على التنسيق بينها بما يحقق الأهداف المرجوة دون إحداث اختلالات هيكلية.

تهدف هذه المحاضرة إلى **استكشاف العلاقة التفاعلية بين السياسات الاقتصادية ومسار التنمية**، من خلال تحليل المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية لهذه السياسات، وإبراز دورها في دعم التحول الاقتصادي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي. كما ستتناول المحاضرة **التحديات التي تواجه الدول النامية** في تصميم وتنفيذ سياسات فعّالة قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتحقيق التنمية المتوازنة.

ومن خلال هذا العرض، نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الجوهرية: كيف تسهم السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية؟ وما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن للدول الموازنة بين الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات الاستقرار؟ نأمل أن تتيح هذه المحاضرة فهماً أعمق للدور الاستراتيجي للسياسات الاقتصادية في بناء اقتصاد قوي ومستدام يخدم تطلعات المجتمعات نحو التقدم والازدهار.

محاور المحاضرة:

- المحور الأول: مقدمة في السياسات الاقتصادية والتنمية
- المحور الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية وأدواتها وأثرها على التنمية
- المحور الثالث: التحديات الراهنة وأولويات السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية
- المحور الرابع: تجارب ونماذج دولية في السياسات الاقتصادية والتنمية

المحور الأول: مقدمة في السياسات الاقتصادية والتنمية

أولا: ماهية السياسة الاقتصادية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من الأدوات والأساليب الاقتصادية للتأثير على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتعرف هذه الأدوات بالسياسة الاقتصادية.

تعريف السياسة الاقتصادية:

- **التعريف الأول** :مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه.
- **التعريف الثاني** :هي مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.
- **التعريف الثالث** :هي مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي أو التحكم فيه، مثل القرارات المتخذة بشان الإنفاق الحكومي والضرائب، وقرارات إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء.
- **تعريف شامل** :هي "مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

ثانيا: أركان السياسة الاقتصادية:

أ .**تحديد الأهداف** :لابد للسلطات العمومية تحديد الأهداف المراد تحقيقها، وجرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف، على غرار النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار.... الخ.

ب .**التساوي العددي بين الأهداف والأدوات** :يجب أن يكون عدد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها مساويا لعدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة، فلا يعقل أن يكون عدد الأهداف أكبر من الأدوات

المتاحة مما يحول دون تحقيقها وينتج عنه قصور في تنفيذ السياسة الاقتصادية، أما إذا كان عدد الأهداف أقل من الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة فذلك يؤدي إلى قصور في عمل السياسة الاقتصادية، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية عاطلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

ج .**التناسق بين الأهداف** :ضرورة عدم تخصيص أداة معينة لتحقيق هدف معين، ولكن يجب التنسيق بين عدة أدوات لتحقيق نفس العدد من الأهداف.

د .**الترتيب الهرمي للأهداف** :يجب التفرقة بين الأهداف الرئيسية والفرعية بحيث يجب أن تعمل الأهداف الفرعية على تحقيق الأهداف الرئيسية.

ه .**اختيار الوسائل** :ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد تحقيقه، ولابد أن توضع هذه الوسائل قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف.

و .**المرونة** :يقصد بها ضرورة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل حسب الظروف أو نظرا لوجود خلل ما أو قصور في تصميم السياسة الاقتصادية، أو نظرا لظهور متغيرات جديدة وضرورة أخذها بعين الاعتبار.

المحور الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية وأهدافها

أولا: أنواع السياسات الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من السياسات الاقتصادية وذلك **حسب الأجل**، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية والتي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية القصيرة الأجل، كما أن هناك السياسة الاقتصادية الهيكلية والغرض منها تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

1. السياسة الاقتصادية الظرفية: وتشمل:

أ .**سياسة الضبط** :تهدف إلى المحافظة على التوازن العام من خلال خفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف التام.

ب .**سياسة الإنعاش** :تهدف هذه السياسة إلى إطلاق الآلة الاقتصادية، باستخدام العجز الموازني، تحفيز الاستثمار، الأجور والاستهلاك....الخ.

ج .**سياسة الانكماش:** الغرض منها تقليص مستويات الأسعار من خلال الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط

الاقتصادي.

د .**سياسة التوقف ثم الذهاب**:هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

2. **السياسة الاقتصادية الهيكلية**:تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع التطورات الاقتصادية الدولية، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه تمثل محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية والتي جلها أبرمت اتفاقات إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات الإصلاح الهيكلي، إذ من الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي مصحوبا بزيادة الإنفاق الحكومي.

كما يمكن التمييز بين عدة أنواع من السياسات الاقتصادية أيضا وذلك حسب **مجال تطبيقها**.

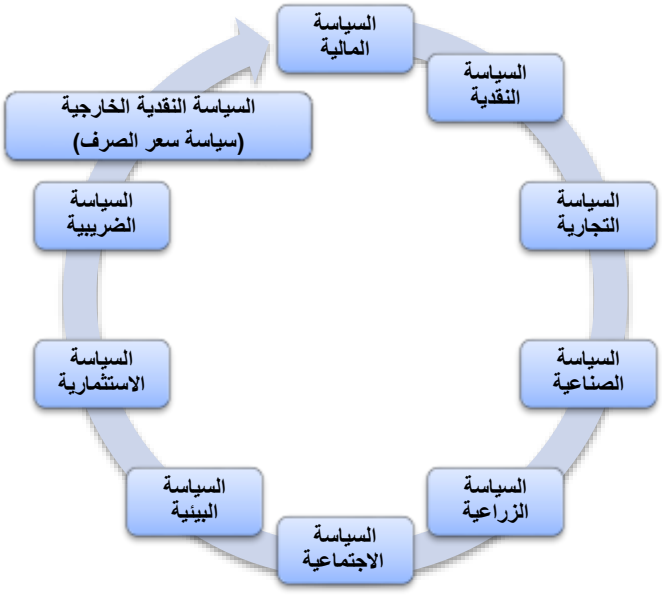

1. **السياسة المالية:** تهدف إلى توجيه الإنفاق العام والإيرادات الحكومية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية. تعتمد على أدوات مثل الضرائب والإنفاق العام لتحقيق التوازن بين النمو وتحسين العدالة الاجتماعية، إضافةً إلى التحكم في العجز والمديونية.

2. **السياسة النقدية:** تركّز على إدارة عرض النقود وأسعار الفائدة عبر البنك المركزي لضمان استقرار الأسعار وتحفيز النشاط الاقتصادي. تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، ودعم الاستقرار المالي والنقدي.

3. السياسة التجارية: تعنى بتنظيم حركة الصادرات والواردات، وتحديد التعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية الدولية. تهدف إلى تعزيز التنافسية الخارجية، وتحسين ميزان المدفوعات، وحماية القطاعات الإنتاجية الوطنية.

4. السياسة الصناعية: تسعى إلى تطوير القطاع الصناعي عبر دعم الإنتاج المحلي، وتحفيز الابتكار، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية. تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد.

5. السياسة الزراعية: تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال دعم المزارعين، وتحديث أساليب الزراعة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية. تُعد ركيزة للتنمية الريفية وتقليص الفوارق الإقليمية.

6. السياسة الاجتماعية: تركّز على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية عبر برامج الحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والتشغيل. تهدف إلى تقليص الفقر والفوارق الاجتماعية وضمان التماسك المجتمعي.

7. السياسة البيئية: تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والانبعاثات. تهدف إلى التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على التوازن الإيكولوجي للأجيال القادمة.

8. السياسة الاستثمارية: تهدف إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر توفير مناخ استثماري مستقر وجاذب. تركز على تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم الحوافز لتعزيز الإنتاجية والنمو.

9. السياسة الضريبية: تشكل أداة رئيسية في تمويل الموازنة العامة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحفيز النشاط الاقتصادي دون الإضرار بالقدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات.

10. السياسة النقدية الخارجية (سياسة سعر الصرف): تعنى بإدارة قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لضمان استقرار التجارة الخارجية والتدفقات المالية. تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد.

ثانيا: أهداف السياسات الاقتصادية

1. **تحقيق النمو الاقتصادي:** كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، مع ضمان تحقيق التوازنات المالية وارتفاع نسبة الادخار الوطني للرفع من القدرات الاستثمارية؛

2. **تحقيق استقرار الأسعار:** وذلك لأن معدل التضخم يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، ويعمل على تشويه المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي يودي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية؛
3. **تحقيق التشغيل الكامل:** تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل والذي يعبر عن زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، أي الاستغلال الكامل لكل طاقات المجتمع؛
4. **تحقيق التوازن الخارجي:** تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين من قيمة العملة، وهذا من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف

ثالثا: الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية

- إن للسياسة الاقتصادية المتبعة في بلد ما انعكاسات سلبية أو ايجابية على الحياة الاقتصادية في المجتمع وهذا مما يجب أن يدركه صانع السياسة الاقتصادية للبلد واختيار الملائم منها؛
- تحدد السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية الراهنة (يعني اقتصاد نامي أو اقتصاد متقدم)؛
- تحدد طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في بلد ما طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيه وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- هنالك أهداف تسعى السياسة الاقتصادية في البلد إلى تحقيقها، وهذه الأهداف ينبغي أن تكون منسجمة وغير متعارضة، مثلا قد يتعارض هدف تخفيض معدلات البطالة (من خلال زيادة الإنفاق العام) مع هدف تخفيض معدلات التضخم في الأجل القصير على الأقل
- اختيار الوسيلة المناسبة، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالهدف المطلوب الوصول إليه اعتمادا على الظروف الموضوعية للبد فهناك بعض الأهداف يقتصر تحقيقها على وسيلة دون غيرها في بلد معين، قد لا تكون مناسبة في بلد أخر.

المحور الثالث: علاقة السياسة الاقتصادية بالتنمية

العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتنمية هي علاقة تكاملية وترابطية، يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

1. **توجيه الموارد لتحقيق التنمية** :حيث تلعب السياسات الاقتصادية دورًا محوريًا في توجيه الموارد المالية والبشرية نحو القطاعات التي تعزز التنمية، مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والبحث العلمي. فعلى سبيل المثال، السياسات التي تدعم الاستثمار في البنية التحتية تساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

2. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :السياسات الاقتصادية السليمة (مثل السياسات النقدية والمالية) تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في التضخم، تخفيض البطالة، والحفاظ على معدلات نمو مستدامة. فالاستقرار الاقتصادي هو شرط أساسي لتحقيق التنمية، حيث يوفر بيئة ملائمة للاستثمار والإنتاج.

3. **تعزيز العدالة الاجتماعية** :حيث أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية من خلال توزيع عادل للثروة والدخل، فالعدالة الاجتماعية تعزز التماسك المجتمعي، وهو عنصر مهم لتحقيق التنمية المستدامة.

4. **تشجيع الابتكار وزيادة الإنتاجية** :يعتبر الابتكار محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث. وبالتالي فإن السياسات التي تدعم البحث والتطوير، وتوفر حوافز للشركات الناشئة والمبتكرة، تساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

5. **التنمية المستدامة** :حيث يجب عند وضع السياسات الاقتصادية أخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

6. **التكامل مع السياسات الأخرى** :فالسياسات الاقتصادية لا تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى مثل السياسات التعليمية، الصحية، والبيئية. وبالتالي فإن التنسيق بين هذه السياسات يعزز تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

7. **التأثير على النمو طويل الأجل** :حيث أن السياسات الاقتصادية التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري (مثل التعليم والتدريب)، البنية التحتية، تعزز النمو الاقتصادي طويل الأجل.

8. **التأثير على الفقر :**يعتبر تقليل الفقر أحد الأهداف الرئيسية للتنمية، وبالتالي تلعب السياسات الاقتصادية الفعالة دورا محوريا في التقليل من معدلات الفقر من خلال خلق فرص عمل وزيادة الدخل الفردي.

المحور الرابع: تحديات السياسة الاقتصادية

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مواجهة العديد من التحديات التي تعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة. هذه التحديات تختلف حسب طبيعة الاقتصاد والسياق الاجتماعي والسياسي لكل دولة، ولكن يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. **عدم الاستقرار السياسي والأمني**

يُعد الاستقرار السياسي والأمني شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي غيابه إلى تردد المستثمرين وتراجع الأنشطة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تواجه الدول صعوبة في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

2. الفقروعدم المساواة: يُعد ارتفاع معدلات الفقر واتساع فجوة عدم المساواة من أبرز معوقات التنمية، إذ يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية وتراجع الطلب المحلي. وكنتيجة لذلك، يتباطأ النمو الاقتصادي وتتزايد التوترات الاجتماعية، مما يهدد الاستقرار العام ويعمق الفوارق الطبقية.

3. البطالة ونقص فرص العمل: تؤدي البطالة، خاصة بين فئة الشباب، إلى هدر الطاقات البشرية وتراجع المردودية الاقتصادية. وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاجية وازدياد الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، ما يشكل عبئاً إضافياً على المالية العامة ويحد من فرص التنمية المستدامة.

4. الفساد وسوء الإدارة: يُضعف الفساد فعالية السياسات الاقتصادية ويقوّض الثقة في المؤسسات الحكومية، كما يؤدي إلى تدني جودة الخدمات العامة. ونتيجة لذلك، تُهدر الموارد المالية والبشرية، ما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء الحكومي والتنمية الاقتصادية.

5. ضعف البنية التحتية: يؤدي نقص البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والكهرباء، وشبكات النقل إلى عرقلة النشاط الاقتصادي والاستثمار. وتتمثل النتيجة في ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية، مما يحد من جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين.

6. الاعتماد على قطاع واحد (عدم تنويع الاقتصاد): إن الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار. وهذا يؤدي إلى تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي وعدم استقرار الإيرادات الحكومية، مما يضعف المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

7. التضخم وعدم الاستقرار النقدي: يسبب ارتفاع معدلات التضخم تآكل القوة الشرائية وارتفاع درجة عدم اليقين الاقتصادي، مما يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار. وتكون النتيجة تراجع الاستثمارات وضعف معدلات النمو الاقتصادي في ظل اختلالات نقدية مستمرة.

8. المديونية الخارجية المرتفعة: تحد الديون الخارجية المرتفعة من قدرة الحكومات على تمويل المشاريع التنموية والاستثمار في البنية التحتية. وكنتيجة لذلك، تُوجَّه الموارد نحو خدمة الدين بدلاً من دعم النمو الاقتصادي، ما يضعف الاستدامة المالية والتنموية.

9. التحديات البيئية وتغير المناخ: تؤثر الكوارث البيئية وندرة الموارد الطبيعية على قطاعات حيوية كالفلاحة والسياحة، مما يهدد الأمن الغذائي وفرص العمل. وتترتب على ذلك زيادة في تكاليف الإنتاج وفقدان في الاستقرار الاقتصادي والبيئي.

10. ضعف التعليم والتدريب: يؤدي انخفاض جودة التعليم ونقص برامج التدريب المهني إلى ضعف إنتاجية اليد العاملة وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل. وتنعكس هذه الحالة في صعوبة التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

11. التحديات التكنولوجية والرقمية: تعوق الفجوة الرقمية وضعف البنية التحتية التكنولوجية مسار التحول الرقمي والتنمية المستدامة. والنتيجة هي تراجع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتأخر تبني الابتكار في القطاعات الاقتصادية.

12. التحديات الديموغرافية: يؤدي النمو السكاني المتسارع إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. ونتيجة لذلك، تواجه الحكومات صعوبات في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة.

13. التحديات العالمية (العولمة والأزمات الدولية): تؤثر الأزمات الدولية، مثل الجوائح والحروب، في سلاسل التوريد والأسواق العالمية، مما يعطل حركة التجارة والاستثمار. وينتج عن ذلك تقلص الصادرات وتباطؤ النمو الاقتصادي على المستويين الوطني والعالمي.

14. ضعف المؤسسات والقدرات الإدارية: تؤدي محدودية الكفاءات الإدارية وضعف الحوكمة إلى إعاقة تنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية. وينتج عن ذلك فشل في تحقيق الأهداف المخططة وضعف في الأداء الحكومي العام.

15. التحديات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية: يؤدي غياب العدالة في توزيع الثروة والفرص إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والشعور بالتهميش. وينعكس ذلك في تراجع الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يعيق جهود التنمية المستدامة.

16. التحديات المتعلقة بالابتكار والبحث العلمي: يحد ضعف الاستثمار في البحث والتطوير من القدرة على الابتكار وتوليد المعرفة الجديدة. وتكون النتيجة تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في مواجهة الاقتصادات المتقدمة تكنولوجياً.

الخلاصة :مواجهة هذه التحديات يتطلب سياسات اقتصادية شاملة ومتكاملة، تعتمد على التخطيط الاستراتيجي، تعزيز الشفافية، تحسين جودة التعليم والتدريب، وتنويع الاقتصاد. كما يتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأزمات الاقتصادية الدولية.

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- ما المقصود بالسياسة الاقتصادية، وما الفرق بينها وبين الخطة الاقتصادية؟
- كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في إطار التنمية؟
- لماذا يُعدّ التناسق بين الأهداف والأدوات ضرورياً في السياسة الاقتصادية؟
- ما الفرق بين السياسات الاقتصادية الظرفية والسياسات الهيكلية؟
- كيف تسهم السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما أهمية الابتكار والبحث العلمي في دعم مسار التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن توازن بين تحقيق النمو والحفاظ على البيئة؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في تنفيذ سياسات اقتصادية فعّالة؟
- برأيك، ما أولويات السياسة الاقتصادية في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في السياق الوطني؟

المحاضرة الثالثة: مدخل مفاهيمي للتجارة الدولية ودوافع قيامها

المحاضرة الثالثة: مدخل مفاهيمي للتجارة الدولية ودو افع قيامها

تمهيد

تُعد التجارة الدولية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات العالمية. فهي ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات عبر الحدود، بل هي قوة دافعة للنمو الاقتصادي، ووسيلة لتعزيز التعاون بين الدول، وأداة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. من خلال التجارة الدولية، تستطيع الدول الاستفادة من الموارد المتاحة لديها بشكل أكثر كفاءة، وتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها محليًا، أو التي يمكن إنتاجها بجودة أعلى أو تكلفة أقل في دول أخرى.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: مقدمة عامة عن التجارة الدولية

المحور الثاني: دوافع قيام التجارة الدولية وأشكالها

المحور الثالث: المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

المحور الرابع: إحصائيات التجارة الخارجية

المحور الأول: مقدمة عامة عن التجارة الدولية

أولاً: تعريف التجارة الدولية

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول** :هي تداول السلع والخدمات بين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة أخرى عن طريق عمليات التصدير والاستيراد.
- **التعريف الثاني** :هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى الواردات أو خارجة منها وتسمى الصادرات.
- **التعريف الثالث** :هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.
- **التعريف الرابع** :المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقع في وحدات سياسية مختلفة.

ثانياً: الفرق بين التجارة المحلية والتجارة الدولية

- التجارة الداخلية تتم داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية تتم على مستوى العالم.

- التجارة الخارجية تتعامل مع أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيها في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.
- مراحل النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).
- وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.
- اختلاف النظام القانوني والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.
- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية، بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

ثالثاً: أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي

1. **الأهمية الاقتصادية:**

- تمثل منفذًا لتصريف فائض الإنتاج.
- تساهم في الحصول على السلع والخدمات بتكاليف أقل نتيجة لمبدأ التخصص الدولي.
- زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية عن طريق تشجيع الصادرات.
- تعتبر مؤشرًا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.
- تساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات الوطنية.

2. **الأهمية الاجتماعية:**

- تسعى التجارة الدولية إلى زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع مجالات الاختيار المتاحة للمستهلكين.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات.

3. **الأهمية السياسية:**

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى.

رابعاً: أهداف التجارة الدولية

1. الأهداف الاقتصادية:

1.1. تعزيز النمو الاقتصادي :من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال توسيع الأسواق وزيادة الصادرات، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية :الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية، وتقليل تكاليف الإنتاج من خلال وفورات الحجم.(Economies of Scale)

3.1. تنويع مصادر الدخل :تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد والحد من مخاطر التقلبات في أسعار السلع الأساسية.

4.1. تحسين جودة المنتجات والخدمات :تشجيع المنافسة الدولية ونقل التكنولوجيا والخبرات.

5.1. توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة :استيراد السلع بتكلفة أقل وزيادة العرض يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

6.1. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :زيادة الصادرات وجذب العملات الأجنبية.

2. الأهداف الاجتماعية:

1.2. تحسين مستوى المعيشة :توفير سلع وخدمات متنوعة بأسعار مناسبة وزيادة الدخل الفردي.

2.2. تقليل الفقر :خلق فرص عمل في قطاعات التصدير وزيادة الدخل القومي.

3.2. تعزيز الثقافة والتبادل الحضاري :تبادل الثقافات وتعزيز التفاهم بين الشعوب.

4.2. تحقيق الأمن الغذائي والصحي :استيراد السلع الغذائية والأدوية التي لا يمكن إنتاجها محليًا.

5.2. تعزيز التعاون الدولي :بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية.

6.2. تحقيق التنمية المستدامة :تشجيع نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة وتعزيز الممارسات التجارية المستدامة.

المحور الثاني: دو افع قيام التجارة الدولية

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى "مشكلة الندرة النسبية" بسبب محدودية الموارد الاقتصادية، مما يتطلب من كل دولة التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والمناخية وإمكانياتها الاقتصادية، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى.

الدو افع الرئيسية:

1. الاختلاف في الموارد الطبيعية والمناخ:

- تمتلك دول العالم موارد طبيعية وظروف مناخية متنوعة تشجع على التخصص في إنتاج سلع معينة.
- مثال: الدول الغنية بالنفط تصدره، والدول ذات المناخ الاستوائي تصدر المنتجات الزراعية.

2. الاختلاف في التكنولوجيا والإنتاجية:

- تتفاوت الدول في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.
- مثال: اليابان وألمانيا تشتهران بتصدير السيارات والإلكترونيات.

3. **تنوع الأذواق والاحتياجات بين الدول:**

- تختلف تفضيلات المستهلكين بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- مثال: دول أوروبا تستورد التوابل من آسيا وأفريقيا.

4. **تحقيق وفورات الحجم:(Economies of Scale)**

- زيادة حجم الإنتاج يؤدي إلى تقليل التكلفة لكل وحدة.
- مثال: الصين تنتج السلع الاستهلاكية بتكلفة أقل بسبب حجم إنتاجها الضخم.

المحور الثالث: المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية

رغم فوائدها الكثيرة، تحمل التجارة الدولية مخاطر متعددة تتمثل في:

1. **المخاطر الاقتصادية** :تتمثل في التأثير السلبي لتقلبات أسعار الصرف والتضخم والركود العالمي على القدرة التنافسية والتوازن التجاري للدول والشركات.
2. **المخاطر المالية** :تنشأ من احتمال عدم سداد الالتزامات المالية أو تغيّر أسعار الفائدة بما يؤثر على تكلفة التمويل والربحية.
3. **المخاطر التكنولوجية** :تتعلق بتهديدات القرصنة والهجمات الإلكترونية، إضافة إلى التقادم السريع للتقنيات الذي يفرض تكاليف تحديث مستمرة.
4. **المخاطر القانونية** :تنتج عن اختلاف القوانين بين الدول وصعوبات التقاضي، مما قد يؤدي إلى نزاعات تجارية معقدة ومكلفة.
5. **المخاطر اللوجستية والعملياتية** :تشمل اضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، إضافة إلى مشاكل التخليص الجمركي التي تعرقل انسياب السلع.
6. **المخاطر السياسية** :ترتبط بعدم استقرار الأوضاع السياسية وتغير السياسات أو فرض العقوبات، مما يؤثر على استمرارية المعاملات التجارية الدولية.

إدارة مخاطر التجارة الخارجية:

1. **التنويع الجغرافي** :يقصد به توزيع الأنشطة التجارية والاستثمارية على عدة أسواق ودول لتقليل تأثير الأزمات أو الاضطرابات في سوق واحد.
2. **التأمين ضد المخاطر** :يتمثل في الاستعانة بشركات التأمين لتغطية الخسائر المحتملة الناتجة عن مخاطر مثل عدم السداد أو تلف البضائع أثناء النقل.
3. **الدراسة الجيدة للسوق** :تعني تحليل ظروف السوق المستهدفة بدقة من حيث الطلب، المنافسة، القوانين، والمخاطر المحتملة قبل الدخول إليها.

4. **استخدام أدوات التحوط المالي** :يشمل توظيف عقود مالية مثل العقود الآجلة أو الخيارات لتقليل آثار تقلبات أسعار الصرف أو الفائدة على المعاملات الدولية.

المحور الرابع: إحصائيات التجارة الخارجية

1. **أرقام التجارة الدولية في السلع(2018-2023)**

- 2018-2019 نمو معتدل بنسبة 3% سنويًا.
- 2020انخفاض حاد بنسبة 8.5% بسبب جائحة كوفيد-19.
- 2021انتعاش قوي بنسبة 10.8%.
- 2022تباطؤ النمو إلى 3.5%.
- 2023نمو متوقع بنسبة 1.7%.

- **أكبر الدول المصدرة والمستوردة:**

- الصين: أكبر مصدر (3.6 تريليون دولار في 2022).
- الولايات المتحدة: ثاني أكبر مستورد (3.1 تريليون دولار في 2022).
- الاتحاد الأوروبي: أكبر كتلة تجارية (5.8 تريليون دولار في 2022).
- أهم السلع المتداولة :النفط والغاز، الإلكترونيات، المنتجات الطبية.

2. **التجارة الدولية في الخدمات) 2018-2023:(**

- 2018-2019نمو بنسبة 5% سنويًا.
- 2020انخفاض بنسبة 20%.
- 2021تعافي بنسبة 15%.
- 2022نمو بنسبة 10%.
- 2023نمو متوقع بنسبة 6%.

أهم الخدمات المتداولة :السياحة، الخدمات الرقمية، الخدمات المالية.

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- برأيكم، ما المقصود بالتجارة الدولية؟ وكيف يمكن تمييزها عن التجارة المحلية؟
- ما أبرز الاختلافات التي تلاحظونها بين التجارة الداخلية والخارجية من حيث القوانين والعملة وظروف السوق؟
- في رأيكم، كيف تسهم التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي؟
- هل تعتقدون أن التجارة الدولية تساهم فعلاً في تحسين مستوى معيشة الأفراد؟ ولماذا؟
- ما أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال الانخراط في التجارة الدولية؟
- كيف يمكن تفسير قيام التجارة الدولية من منظور "الندرة النسبية" للموارد بين الدول؟
- هل يمكن أن توضحوا كيف يفسر مبدأ "الميزة النسبية" تبادل السلع بين الدول المختلفة؟
- ما أبرز المخاطر التي قد تواجهها الدول أو الشركات عند التعامل في التجارة الدولية؟
- برأيكم، كيف يمكن للدول أو المؤسسات أن تقلل من هذه المخاطر باستخدام التنويع الجغرافي أو أدوات التحوط المالي؟
- ماذا تعكس الإحصائيات الحديثة حول التجارة الدولية بين 2018 و2023؟ وهل ترون أن جائحة كوفيد-19 أثرت عليها بشكل واضح؟

المحاضرة الرابعة: اتجاهات التجارة الدولية

(الاستيراد والتصدير)

المحاضرة الرابعة: اتجاهات التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)

تمهيد:

في عالم يتسم بالترابط المتزايد، أصبحت التجارة الدولية، ممثلة في عمليتي الاستيراد والتصدير، عمودًا فقريًا للاقتصاد العالمي. فمن خلال الاستيراد، تستطيع الدول تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها محليًا، أو التي يكون إنتاجها غير مجدٍ اقتصاديًا. أما التصدير، فيُمثل بوابة الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير العملة الصعبة، وتعزيز التواجد في الأسواق العالمية. وخلال هذه المحاضرة، سنستعرض معًا مفهوم الاستيراد والتصدير، ودورهما في تحقيق التوازن التجاري، وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي للدول. كما سنتناول أهمية الاستيراد والتصدير في تعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. سنتطرق أيضًا إلى التحديات التي تواجه عمليات الاستيراد والتصدير، مثل التقلبات في أسعار الصرف، والسياسات التجارية، والمخاطر التشغيلية، وكيفية إدارتها بفعالية.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستيراد

المحور الثالث: إحصائيات الاستيراد والتصدير

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

يعتبر التصدير من أهم العوامل التي تحرك عجلة اقتصاد الدول نحو التقدم، حيث يُعد مقياسًا لنجاح ميزان مدفوعات هذه الدول، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية، ومؤشرًا مهمًا لقياس تقدم اقتصاديات الدول النامية. فهو العنصر الحيوي الذي يدفع بالدولة لتحقيق أهدافها المسطرة. في هذا المبحث، سنستعرض مفاهيم حول التصدير وأهميته وأهدافه، كما سنتناول أنواعه.

أولاً: مفهوم التصدير

- **التعريف الأول** :يعرف التصدير بأنه "عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى."
- **التعريف الثاني :التصدير هو:** بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها، وذلك لتحقيق أقصى حد من الثراء.
- **التعريف الثالث** :التصدير هو انتقال السلع وسواها من الممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية.

أما بالنسبة للصادرات: فقد عُرِّفت كما يلي: تعرف الصادرات بأنها مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية، ويضاف إليها مداخيل رؤوس الأموال التي تدخل في ميزان المدفوعات، حيث تمثل بيع عناصر مالية أو حقيقية للمستثمرين الأجانب.

ثانياً: أهمية التصدير

تتركز أهمية التصدير في النقاط التالية:

- المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي :حيث يساهم في تمويل الاستيراد وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- مواكبة المنافسة :يفرض التصدير على منظمات الأعمال المصدرة مواكبة المنظمات المنافسة في الأسواق الدولية.
- اقتحام الأسواق الدولية :يعزز التصدير التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على حصة سوقية، كما يعتبر وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج. هذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام ترويج أكثر فعالية.

ثالثاً: أهداف التصدير

1. **أهداف مرتبطة بالاستراتيجية التجارية:**
   - تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
   - التوزيع جغرافي للمخاطر.

- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

2. أهداف مرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة برفع فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض التكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جودة البحث والتطوير.

رابعاً: أنواع التصدير

1. **التصدير المباشر:** في هذا النوع من التصدير، يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء. يتم التصدير وفق أربع طرق:
   - التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.
   - البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.
   - الممثل التجاري، وهو شخص أو شركة ممثلة لدولة أجنبية.
   - الوكيل التجاري، وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.
2. **التصدير غير المباشر:** طريقة شائعة الاستخدام، حيث لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير، بل توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانت من نفس البلد أو خارج البلد. يطبق هذا النوع على الشركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنه يتضمن مخاطرة أقل.
3. **التصدير المشترك (المنظم):** هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معًا، وهو أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري. يمكن أن يتم هذا الأسلوب بأشكال مثل:

- الاتحاد التصديري :يقوم على فكرة أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون أكثر فعالية من الأعمال الفردية.
- التصدير المحمول :أسلوب بيع تقوم فيه شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في خدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة.

خامساً: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية بناءً على معايير مختلفة، مثل كونها مرئية أو غير مرئية، أو مؤقتة أو نهائية. وفيما يلي شرح موجز لهذه الأنواع:

1. **الصادرات المنظورة:** تشمل الصادرات المنظورة السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت إشراف السلطات الجمركية. ومن أمثلة هذه الصادرات: القمح، السيارات، وغيرها من السلع التي يتم نقلها من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج. يمكن للسلطات الجمركية قياس هذه الصادرات وإحصاؤها بسهولة.
2. **الصادرات غير المنظورة:** تشمل الصادرات غير المنظورة الخدمات التي يقدمها الأفراد أو المؤسسات للأجانب. ومن أمثلة هذه الصادرات: خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.
3. **الصادرات المؤقتة:** هي البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لفترة محددة من الزمن، ثم يعاد استيرادها. ومن أمثلة هذه الصادرات:
   - المنتجات التي يتم عرضها في المعارض أو المؤتمرات الدولية.
   - المواد والأجهزة اللازمة للقيام بمهام عمل في الخارج.
   - إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.
4. **الصادرات النهائية:** هي السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، حيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفاء المصدر بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

سادساً: مؤشرات الصادرات

وتعتبر المؤشرات من الأدوات المهمة لقياس القدرة التصديرية للدول، ومنها:

1. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد الدولة على التصدير كجزء من إنتاجها المحلي. كلما ارتفعت هذه النسبة، زاد اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية، مما قد يدل على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل.
2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** هذا المؤشر يعبر عن مدى قدرة الصادرات على تغطية قيمة الواردات. كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت قدرة الدولة على الوفاء بحاجاتها من الواردات دون الحاجة إلى الاستدانة. ويعتبر هذا المؤشر مهمًا لقياس التوازن التجاري للدولة.
3. **درجة التركيز السلعي للصادرات:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على سلعة أو مجموعة صغيرة من السلع في صادراتها. كلما ارتفعت درجة التركيز السلعي، زادت مخاطر التبعية للخارج وضعف القدرة على

المساومة. ومن المهم التمييز بين السلع الأولية (التي تشكل خطرًا أكبر) والسلع الصناعية (التي قد تكون أقل خطورة).

4. **النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة الإنتاج المحلي الذي يتم تخصيصه للتصدير. كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت درجة تكامل الاقتصاد المحلي مع الأسواق الخارجية. ويعتبر هذا المؤشر مهمًا لقياس مدى تقارب نمط الإنتاج مع نمط الاستهلاك المحلي.
5. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى اعتماد الدولة على بلد أو عدد قليل من البلدان في تصريف صادراتها. ويمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات فرعية، مثل:
   - النصيب النسبي لأكبر كتلة أو دولة مشترية في صادرات الدولة.
   - النصيب النسبي لأكبر خمس دول مشترية في صادرات الدولة.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستيراد

يُعتبر الاستيراد أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث يلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات الدول من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها محليًا، أو التي يكون إنتاجها محليًا غير مجدٍ اقتصاديًا.

أولاً: مفهوم الاستيراد

الاستيراد هو عملية شراء السلع والخدمات من دول أخرى وإدخالها إلى السوق المحلي لاستخدامها في الاستهلاك أو الإنتاج. يعتبر الاستيراد مكملًا للتصدير، حيث يساهم في تحقيق التوازن التجاري للدول. ويمكن تعريفه أيضًا بأنه نقل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وفقًا للقوانين والأنظمة الجمركية المعمول بها.

ثانياً: أنواع الاستيراد

يمكن تصنيف الاستيراد إلى عدة أنواع بناءً على طبيعة السلع والخدمات المستوردة، أو الغرض من الاستيراد. وفيما يلي أهم أنواع الاستيراد:

1. **الاستيراد المؤقت** :هو استيراد السلع لفترة محددة، ثم إعادة تصديرها بعد الانتهاء من الغرض المطلوب. ومن أمثلة ذلك: استيراد الآلات والمعدات لإصلاحها أو صيانتها.
2. **الاستيراد النهائي** :هو استيراد السلع والخدمات بصفة دائمة، حيث يتم استخدامها أو استهلاكها في الدولة المستوردة دون إعادة تصديرها.
3. **الاستيراد المباشر** :يتم فيه شراء السلع مباشرة من المنتج أو المورد في الخارج دون وسيط.
4. **الاستيراد غير المباشر** :يتم فيه الاعتماد على وسطاء أو وكلاء لشراء السلع من الأسواق الخارجية.
5. **استيراد السلع الاستهلاكية** :يشمل السلع التي تُستخدم مباشرة من قبل المستهلكين، مثل الأغذية والملابس.
6. **استيراد السلع الرأسمالية** :يشمل الآلات والمعدات التي تُستخدم في عمليات الإنتاج.

ثالثاً: محددات الاستيراد

تتأثر عملية الاستيراد بعدة عوامل تحدد حجمها ونوعيتها، ومن أهم هذه المحددات:

1. العوامل الاقتصادية:

- القدرة الشرائية للدولة: كلما زادت القدرة الشرائية، زادت قدرة الدولة على الاستيراد.
- أسعار الصرف: تؤثر أسعار العملات الأجنبية على تكلفة الاستيراد.
- السياسات التجارية: مثل الرسوم الجمركية والحصص الاستيرادية.

2. العوامل السياسية:

- العلاقات الدولية: العلاقات الجيدة بين الدول تسهل عمليات الاستيراد.
- الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار على قدرة الدولة على الاستيراد.

3. العوامل التكنولوجية:

- التطور التكنولوجي: يساهم في تحسين جودة السلع المستوردة وخفض تكاليفها.

4. العوامل الاجتماعية والثقافية:

- الأذواق والتفضيلات المحلية: تؤثر على نوعية السلع المستوردة.

رابعاً: مؤشرات قياس الاستيراد

تُستخدم عدة مؤشرات لقياس حجم وكفاءة عمليات الاستيراد، ومن أهمها:

1. **نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي** :يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الواردات مقارنة بإجمالي إنتاجها المحلي.
2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات** :يقيس مدى قدرة الصادرات على تغطية تكاليف الواردات.
3. **التركيز السلعي للواردات** :يقيس مدى اعتماد الدولة على سلعة أو مجموعة صغيرة من السلع في وارداتها.
4. **التركيز الجغرافي للواردات** :يقيس مدى اعتماد الدولة على بلد أو عدد قليل من البلدان في استيرادها.

خامساً: مخاطر الاستيراد

تتضمن عملية الاستيراد عدة مخاطر قد تؤثر على الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

1. المخاطر الاقتصادية:

- تقلبات أسعار الصرف: قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد.
- التبعية الاقتصادية: الاعتماد المفرط على الواردات قد يضعف الاقتصاد المحلي.

2. المخاطر السياسية:

- الحروب والصراعات: قد تعيق تدفق السلع المستوردة.
- التغيرات في السياسات التجارية: مثل فرض حظر استيرادي.

3. المخاطر التشغيلية:

- تأخر الشحنات: قد يؤثر على سلاسل التوريد.
- تلف السلع: أثناء النقل أو التخزين.

4. المخاطر القانونية:

- عدم الامتثال للقوانين الجمركية: قد يؤدي إلى فرض غرامات أو مصادرة السلع.

المحور الثالث: إحصائيات عمليات التصدير والاستيراد

1. حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات(2010-2022)

شهدت التجارة العالمية نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2010 إلى 2022، مع بعض التقلبات بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

جدول يوضح حجم التجارة العالمية خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة: تريليون دولار أمريكي)

سنة	الصادرات العالمية	ملاحظات حول الصادرات	الواردات العالمية	ملاحظات حول الواردات	الفَرق (الصادرات – الواردات)
2010	15.2	—	15.1	—	+0.1
2015	16.5	مدعومة بنمو الاقتصاديات الناشئة	16.4	—	+0.1
2020	17.3	تأثر بسلاسل التوريد نتيجة جائحة كوفيد-19	17.1	انخفاض الطلب العالمي أثناء الجائحة	+0.2
2022	25.0	مدعومة بالتعافي الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية	24.9	تعافي الطلب العالمي	+0.1

2. توزيع التجارة العالمية حسب المناطق(2022)

أ. الصادرات

- آسيا :تُعد أكبر مصدر للسلع العالمية، حيث ساهمت بنحو 37% من إجمالي الصادرات العالمية في 2022.
- أوروبا :ساهمت بنحو 36% من الصادرات العالمية.
- أمريكا الشمالية :ساهمت بنحو 13.%
- أفريقيا والشرق الأوسط :ساهمت بنحو 7.%

ب. الواردات

- آسيا :تُعد أكبر مستورد للسلع العالمية، حيث ساهمت بنحو 35% من إجمالي الواردات العالمية في 2022.
- أوروبا :ساهمت بنحو 34.%
- أمريكا الشمالية :ساهمت بنحو 18.%

- أفريقيا والشرق الأوسط :ساهمت بنحو 8.%

3. التجارة في الخدمات (2010-2022)

شهدت تجارة الخدمات نموًا مطردًا، حيث أصبحت تمثل جزءًا متزايدًا من التجارة العالمية.

جدول يمثل تطور التجارة العالمية في الخدمات خلال الفترة 2010- 2022 (الوحدة: تريليون دولار أمريكي)

السنة	قيمة صادرات الخدمات	ملاحظات حول الصادرات	قيمة واردات الخدمات	ملاحظات حول الواردات	الفَرق (الصادرات – الواردات)
2010	3.7	—	3.6	—	**+0.1**
2015	4.7	—	4.6	—	**+0.1**
2020	4.9	تأثرت بالجائحة في قطاعات مثل السياحة والنقل	4.8	—	**+0.1**
2022	6.1	تعافي قطاعات الخدمات	6.0	—	**+0.1**

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- برأيكم، ما الدور الذي تلعبه عمليتا الاستيراد والتصدير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؟
- كيف يمكن للتصدير أن يساهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما الفرق بين التصدير المباشر وغير المباشر؟ وأيّهما أنسب للمؤسسات الصغيرة ولماذا؟
- في رأيكم، كيف يساعد التصدير المشترك الشركات الصغيرة على دخول الأسواق العالمية؟
- ما المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أداء الصادرات ومدى فعاليتها في الاقتصاد؟
- هل يمكن للدول أن تحقق توازنًا اقتصاديًا دون استيراد؟ ولماذا يُعتبر الاستيراد مكملًا للتصدير؟
- ما أهم العوامل التي تحدد حجم الاستيراد في أي دولة؟ وكيف تؤثر أسعار الصرف والسياسات التجارية على ذلك؟
- ما أبرز المخاطر التي قد تواجهها الدول في عمليات الاستيراد أو التصدير؟ وكيف يمكن إدارتها بفعالية؟
- كيف تعكس الإحصائيات العالمية الحديثة (2022–2010)التغيرات في أنماط التجارة الدولية؟
- برأيكم، هل يشكل الاعتماد المفرط على الواردات تهديدًا للاقتصاد الوطني؟ أم أنه ضرورة في ظل العولمة الاقتصادية؟

المحاضرة الخامسة: سلاسل القيمة العالمية والتعاون التجاري الدولي

المحاضرة الخامسة: سلاسل القيمة العالمية والتعاون التجاري الدولي

تمهيد

أكسب التقسيم الدولي الجديد للعمل التجارة الدولية ميزة تفكيك عمليات الإنتاج والمهام. فبعد أن كانت معظم العمليات الإنتاجية تتم في إطار تجارة السلع الأساسية والسلع تامة الصنع، أصبح الإنتاج في العديد من القطاعات أكثر تجزؤًا مع انتشاره عبر دول عديدة حول العالم. ونتيجة لذلك، تحولت الأنماط التجارية في بعض الصناعات إلى تجارة متعددة الأطراف في السلع الوسيطة، حيث أصبحت المدخلات الوسيطة تشكل أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية. وقد مكنت الشركات متعددة الجنسيات من تجاوز الحدود الجغرافية والتنظيمية، حيث نقلت بعض حلقات الإنتاج إلى الدول النامية للاستفادة من مزاياها النسبية، إلى جانب تطوير منتجات أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

ويعود هذا التطور إلى التقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت، والنقل، والخدمات الأخرى، مما أدى إلى خفض تكاليف النقل والاتصال، وتقليص الحواجز الجغرافية والزمنية. وأصبح من السهل تنظيم شبكات إنتاج متعددة الأطراف تتعاون فيها عدة دول. يُشار إلى هذه الأنظمة عادةً بسلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية، حيث تُضاف عناصر القيمة إلى السلع داخل البلدان المندمجة في شبكات الإنتاج، سواء كانت هذه الشبكات عالمية أو إقليمية أو تمتد لتشمل أكثر من دولة.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: سلاسل القيمة العالمية

المحور الثاني: التعاون التجاري الدولي

المحور الثالث: مناقشات حول التعاون التجاري الدولي

المحور الأول: سلاسل القيمة العالمية

أولا: تعريف سلسلة القيمة:

1_ تعريف سلسلة القيمة :نموذج يقوم بتجزئة أنشطة المؤسسة إلى مجموعات، بهدف فهم وتحليل هذه الأنشطة، والتعرف على المصادر الحالية والمحتملة لتحقيق ميزة تنافسية تمنحها طريقة لخلق قيمة للمستهلك أفضل من منافسيها. ويتم تقسيم أنشطة المؤسسة بحيث تضم جميع مراحل إنتاج السلع والخدمات، بداية من التصميم وحتى وصولها للمستهلك النهائي.

2_ تعريف سلاسل القيمة العالمية

التعريف 1: سلاسل القيمة العالمية :يقصد بها تجزئة أنشطة وعمليات الإنتاج على المستوى الدولي، بهدف الاستفادة من مزايا التخصص والوصول إلى موارد إنتاج أقل تكلفة وأكثر كفاءة. مثال: مؤسسة ما مقرها الرئيسي في كندا، تقوم بعمليات البحث والتطوير في الولايات المتحدة، ويتم التصنيع في الصين باستخدام مدخلات وسيطة مصنعة في الهند، ويتم بيعها في الاتحاد الأوروبي، وتقدم خدمات ما بعد البيع من تايلاند. وفقًا لذلك، تتخصص مؤسسات في مناطق جغرافية مختلفة في المهام والوظائف التي يمكن من خلالها تقديم مردودية أفضل من تلك المؤسسات التي تقوم بالعملية الإنتاجية كاملة.

التعريف 2: تعريف سلاسل القيمة العالمية :بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة، بدءًا من مرحلة التصميم، مرورًا بمرحلة الإنتاج، ووصولًا إلى التسليم للمستهلك النهائي". وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق، والتوزيع.

ثانيا: أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

أصبحت سلاسل القيمة العالمية تمثل حوالي 70% من إجمالي التجارة العالمية، بعدما تحولت هذه الأخيرة في النصف الثاني من القرن 20 من التجارة في السلع والخدمات إلى التجارة في الأجزاء والمكونات. لذا تسعى معظم الدول إلى الاندماج فيها لأهميتها المتزايدة، والمتمثلة فيما يلي:

1. **توطيد العلاقات بين المؤسسات المحلية والأجنبية** :خاصة تلك التي تمتلك التكنولوجيا وأحدث أساليب الإدارة والتسيير، ما يسمح بزيادة الدخل، مستويات الإنتاجية، والجودة. فقد أثبتت الدراسات أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10% يرفع معدل الإنتاجية بنسبة 1,6%، ويرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من 11% إلى 14.%
2. **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** :وذلك عن طريق المشاركة في زيادة مستويات التوظيف، وتشغيل اليد العاملة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتخفيض مستويات الفقر. مقارنة بالدول المشاركة

بشكل أكبر في التجارة التقليدية، حيث ساهمت سلاسل القيمة العالمية في تخفيض مستويات البطالة ومعدلات الفقر من 36% إلى 10%

3. **تعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وترقية صادراتها** :خاصة في السلع والخدمات الوسيطة. حيث اندمجت دول الجنوب مع دول الشمال في سلاسل القيمة العالمية، بعدما كانت تمثل أسواقًا لتصريف منتجاتها، وتخصصت في مراحل معينة من الإنتاج، ورفعت من إنتاجيتها ومساهمتها في التجارة العالمية من 18,5% سنة 1990 إلى أكثر من 47% سنة 2010، وأصبحت القيمة المضافة للتجارة في الدول النامية تمثل 30% من الناتج المحلي، مقارنة بـ 18% في الدول المتقدمة. وقد أضحت سلاسل القيمة العالمية تمثل 70% من إجمالي التجارة الدولية، بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات.
4. **تحقيق التنمية** :تساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التكنولوجيا، وتوليد المهارات، وخلق فرص العمل، ما يدعم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها. حيث تساهم القيمة المضافة للتجارة بحوالي 30% في المتوسط من الناتج الوطني الخام للبلدان النامية. وجاء الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2001-2017 من سلاسل القيمة العالمية، البسيطة منها والمعقدة، حيث نمت هذه المساهمة بنحو 10% سنة 2017، وساهمت في نمو الناتج المحلي العالمي بـ 5% مقارنة بـ 3% بالنسبة لسلاسل القيمة البسيطة، و4% بالنسبة لسلاسل التجارة التقليدية.
5. **تحقيق التنويع الاقتصادي:** يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تحفيز التحول الهيكلي، وتنمية القدرات الإنتاجية المحلية، وضمان التحول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. يتم ذلك من خلال التركيز على أنشطة المنبع أو أنشطة المصب، واستهداف أجزاء وقطاعات محددة، ما يسمح بإعادة هيكل الإنتاج والتصدير، وتعميق أشكال التكامل الإقليمي، والاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الشركاء. حيث كلما ارتفعت نسبة المحتوى الوطني في السلع النهائية الأجنبية كلما انخفضت نسبة الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها.

ثالثا: كيف تشترك البلدان في سلاسل القيمة العالمية

تختلف المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من بلد إلى آخر، حيث يمكن أن تكون كمستخدم للمدخلات الأجنبية لإنتاجها التصديري (مشاركة خلفية)، أو كمورد للسلع والخدمات الوسيطة، والتي يمكن استخدامها في صادرات البلدان الأخرى، عن طريق تقديم مدخلات للشركات الأجنبية لإنتاجها التصديري (مشاركة أمامية) وتأخذ هذه المشاركة عدة أشكال منها:

1. **البيع:** حيث تلجأ العديد من الشركات العالمية إلى خفض أنشطتها الداخلية، وشراء الأجزاء والمكونات والخدمات التي تحتاجها من شركات خارجية، والتي يمكن أن توفر لها هذه المنتجات بشكل أسرع وبأقل

تكلفة. وهو ما يجعل الشركات المحلية قادرة على المشاركة في هذه السلاسل، من خلال توفير هذه الأجزاء والمكونات لتلك الشركات.

2. **التعاقد الخارجي:** ويتم من خلال نقل العمليات التنفيذية للشركة خارج حدودها الجغرافية، من أجل تخفيض التكاليف، والاستفادة من القدرات المحلية الأخرى، مثل اليد العاملة والتكاليف المنخفضة، مع الإبقاء على هذه العمليات تحت سيطرة الشركة الأم. وبالتالي، يتم إنشاء أو توسيع سلسلة قيمة خاصة بالشركة، ما يمكن المؤسسات المحلية من المشاركة في هذه السلسلة، عن طريق إجراء مثل هذا النوع من التعاقدات.
3. **الاستعانة بمصادر خارجية:** حيث تلجأ بعض الشركات العالمية للحصول على المدخلات الوسيطة، مثل المواد الخام والمكونات والخدمات اللوجستية، إلى الاستعانة بموردين خارجيين، يمكنهم توفير عروض تنافسية، أو من خلال نقل بعض العمليات التجارية إلى أطراف خارجية، والتي يمكن أن تؤدي الوظيفة أو العمل بشكل أفضل وأرخص وأسرع من الشركة الأم، وهو ما يفتح المجال أمام الشركات المحلية الصغيرة للانخراط في مثل هذه السلسلة، من خلال التعاقد بعمليات غير أساسية لتجهيزها من قبل موردين خارجيين، تكون بكفاءة عالية وجودة أفضل وبأقل سعر.
4. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الوصول إلى الأسواق الأجنبية، التي يصعب اختراقها بسبب نظم التجارة وصعوبات النقل، كما يسمح بالوصول إلى تقنيات جديدة وعوامل إنتاج أكثر كفاءة. وهو ما يساعد في تعزيز العلاقة بين الشركات المحلية والأجنبية، والتي يمكن أن تجعل منها رابطًا فعالًا في سلسلة القيمة، أو موردًا رئيسيًا لأكثر المشاركين في السلسلة، مما يوفر لها فرص البيع في الأسواق العالمية.
5. **المشاريع المشتركة:** وهنا تقوم شركتان او أكثر باستثمار رأس مال مشترك في كيان جديد يديرونه معا، أو من خلال هيكل إداري منفصل يكون مسؤولا أمام الشركات الأم، وهو ما يسمح للشركات بإنشاء سلسلة تعمل بشكل جيد وتعود بالنفع على جميع الأطراف، ويسمح لها بإنشاء شراكات عمل مختلفة تكون أكثر تنوعا ومرونة، وهو ما يتطلب من الشركات المحلية الدخول في مثل هذا النوع من المشاريع.

خامسا: مكونات سلسلة القيمة العالمية

سلاسل القيمة العالمية هي شبكة معقدة من الأنشطة التي يتم توزيعها جغرافيًا عبر عدة دول، حيث تساهم كل دولة أو شركة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج. هذه المكونات يمكن تقسيمها إلى:

1. **التصميم والتطوير**(Design and Development) : وتمثل المرحلة الأولى من سلسلة القيمة، حيث يتم خلالها تصميم المنتج أو الخدمة وتطويرها. وتشمل:
   - البحث والتطوير.(R&D)

- تصميم المنتج.
- اختبار النماذج الأولية.

وغالبًا ما يتم التصميم في الدول المتقدمة بسبب توفر الخبرات التكنولوجية والموارد المالية،

مثل: شركة "آبل" تقوم بتصميم منتجاتها في الولايات المتحدة، بينما يتم التصنيع في الصين.

2. الإنتاج(Production) : ويتضمن **تحويل المواد الخام أو المكونات إلى منتجات نهائية، ويشمل:**

- التصنيع أو التجميع.
- مراقبة الجودة.
- إدارة خطوط الإنتاج.

يتم الإنتاج غالبًا في الدول النامية أو ذات الأجور المنخفضة لتقليل التكاليف.

مثل: شركة "تويوتا" تقوم بتصنيع سياراتها في اليابان، ولكنها أيضًا لديها مصانع في تايلاند والمكسيك.

3. التوريد (Supply Chain Management): ويقصد به **إدارة تدفق المواد الخام والمكونات من الموردين إلى مو اقع الإنتاج. ويتضمن:**

- إدارة العلاقات مع الموردين.
- تخطيط الطلبات.
- إدارة المخزون.

ويتم توريد المواد من عدة دول لضمان الجودة والتكلفة المناسبة.

مثل: شركة "أديداس" تحصل على الجلود من البرازيل والأقمشة من الهند.

4. التوزيع (Distribution) : ويقصد به **نقل المنتجات النهائية من مو اقع الإنتاج إلى الأسواق العالمية، ويشمل**

- إدارة المستودعات.
- تنظيم الشحن الدولي.
- التعامل مع قنوات التوزيع.

ويتم التوزيع عبر شبكات لوجستية عالمية تشمل النقل الجوي، البحري، والبرّي.

مثل: شركة "أمازون" لديها مراكز توزيع في أمريكا الشمالية، أوروبا، وآسيا.

5. التسويق والمبيعات (Marketing and Sales) : وهو عبارة عن **أنشطة تهدف إلى جذب العملاء وبيع المنتجات في** الأسواق العالمية. ويتضمن:

- تصميم الحملات الإعلانية.
- إدارة العلاقات مع العملاء.

- تحديد استراتيجيات التسعير.

_ يتم التسويق عالميًا، مع مراعاة الاختلافات الثقافية واللغوية.

مثل: شركة "كوكا كولا" تقوم بتخصيص حملاتها التسويقية لكل سوق محلي.

6. الخدمات (Services): ويتمثل في **أنشطة ما بعد البيع التي تهدف إلى تعزيز تجربة العميل. ومن بين هذه الأنشطة:**

- تقديم الدعم الفني.
- الصيانة والإصلاح.
- إدارة الضمانات.

_ يتم تقديم الخدمات محليًا في كل سوق لضمان رضا العملاء.

مثال: شركة "سامسونج" لديها مراكز خدمة عملاء في جميع أنحاء العالم.

الأنشطة الداعمة في سلاسل القيمة العالمية: إلى جانب الأنشطة الأولية، هناك أنشطة داعمة تعزز كفاءة سلاسل القيمة العالمية:

1. **البنية التحتية للشركة** (Firm Infrastructure) : وتعني الإدارة العامة للشركة، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والمالية، والموارد البشرية، و*غالبًا ما تكون الإدارة العليا في الدول المتقدمة*.
2. **إدارة الموارد البشرية** (Human Resource Management) : وتشمل أنشطة التوظيف، التدريب، وتطوير الموظفين، حيث يتم توظيف الكفاءات محليًا وعالميًا.
3. **تطوير التكنولوجيا** (Technology Development) : وتضم مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير (R&D)وتحسين العمليات التكنولوجية، حيث *يتم البحث والتطوير في مراكز متخصصة في الدول المتقدمة*.
4. **المشتريات** (Procurement) : وتتضمن أنشطة شراء المواد الخام، المعدات، والخدمات اللازمة للإنتاج.

المحور الثاني: التعاون التجاري الدولي

أولا: مفهوم التعاون التجاري الدولي

يشير التعاون التجاري إلى الجهود التعاونية بين الدول أو المناطق لتسهيل وتعزيز الأنشطة التجارية، غالبًا من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات. ويلعب هذا المفهوم دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال تقليل الحواجز التجارية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول.

ثانيا: خمس حقائق أساسية حول التعاون التجاري

- ✓ يتخذ التعاون التجاري أشكالاً مختلفة، منها الاتفاقيات الثنائية بين دولتين أو الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تشمل عدة دول؛
- ✓ تلعب منظمات مثل منظمة التجارة العالمية دوراً محورياً في تسهيل التعاون التجاري على نطاق عالمي من خلال توفير المبادئ التوجيهية وآليات حل النزاعات؛
- ✓ وكثيراً ما يؤدي التعاون التجاري إلى زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول، مما يُسهم في تخفيف التوترات والصراعات؛
- ✓ وتُتيح اتفاقيات التجارة الإقليمية للدول الأعضاء مزايا تنافسية في الأسواق الدولية من خلال تبسيط اللوائح وخفض التعريفات الجمركية؛
- ✓ يُعد التعاون التجاري ضرورياً لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، مما يُتيح لها الوصول إلى أسواق أكبر وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: أهمية التعاون التجاري الدولي وأشكاله

1. **أهمية التعاون التجاري الدولي:**

- **تعزيز النمو الاقتصادي** :من خلال زيادة الصادرات والواردات.
- **خلق فرص العمل** :نتيجة لتوسع الأنشطة التجارية.
- **تحسين الكفاءة** :من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة.
- **تعزيز الاستقرار السياسي** :من خلال بناء علاقات اقتصادية قوية.

2. **أشكال التعاون التجاري الدولي**

***1.2*. الاتفاقيات التجارية الثنائية** :اتفاقيات بين دولتين لتسهيل التجارة بينهما.، بهدف **تخفيض الرسوم الجمركية. وتحسين الوصول إلى الأسواق.**

- **مثال** :الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة وكندا.

2.2. الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف: اتفاقيات بين عدة دول لتعزيز التجارة.، بهدف توسيع نطاق الأسواق.وتعزيز التعاون الاقتصادي.

- **مثال** :اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا.(

1.2. المنظمات الدولية: منظمات تعمل على تنظيم وتسهيل التجارة الدولية. منها:

- ✓ **منظمة التجارة العالمية :(WTO)** تعمل على وضع قواعد للتجارة الدولية.
- ✓ **صندوق النقد الدولي :(IMF)** يدعم الاستقرار المالي الدولي.

- ✓ **البنك الدولي** :يدعم التنمية الاقتصادية.

4.2. التحالفات الاقتصادية: وهي تحالفات بين الدول لتعزيز التكامل الاقتصادي.

- **أمثلة:**

✓ **الاتحاد الأوروبي :(EU) يسمح بحرية حركة السلع، الخدمات، ورأس المال.**

✓ **رابطة دول جنوب شرق آسيا :(ASEAN)** تعزز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

رابعا: تحديات التعاون التجاري الدولي

1. **الحواجز التجارية:** وهي القيود المفروضة على التجارة، مثل الرسوم الجمركية والحصص.، والتي تؤدي إلى زيادة تكاليف التصدير والاستيراد. وتعطيل تدفق السلع.
2. **عدم الاستقرار السياسي:** الاضطرابات السياسية أو الحروب. والتي تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد. وزيادة المخاطر على الاستثمارات.
3. **التحديات اللوجستية:** وتشمل صعوبات في النقل والتخزين. ما يؤدي إلى تأخير في توصيل المنتجات وزيادة التكاليف.
4. **التحديات البيئية:** وتتمثل في مختلف التأثيرات البيئية للتجارة الدولية.والتي تزيد الضغط على الشركات لتبني ممارسات مستدامة. وترفع تكاليف أنشطتها.

خامسا: استراتيجيات تعزيز التعاون التجاري الدولي

1. **تحرير التجارة:** عبر إزالة الحواجز التجارية. ما يؤدي إلى زيادة تدفق السلع والخدمات. وتحسين الكفاءة الاقتصادية.
2. **تعزيز البنية التحتية:** من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين. وهو ما يسمح بتسهيل تدفق السلع. وتقليل التكاليف.
3. **تعزيز التعاون الدولي:** وهذا من خلال المنظمات الدولية. وهو ما يؤدي إلى وضع قواعد مشتركة للتجارة. وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
4. **تبني التكنولوجيا:** عبر استخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة. وهو ما يدفع نحو تحسين إدارة سلاسل التوريد.وتقليل التكاليف.

المحور الثالث: مناقشات حول التعاون التجاري

1. كيف يؤثر التعاون التجاري على العلاقات الاقتصادية بين الدول؟

يعزز التعاون التجاري العلاقات الاقتصادية بين الدول بشكل كبير من خلال تعزيز الثقة والترابط. عندما تنضم الدول إلى اتفاقيات تجارية تعاونية، فإنها تخفض الحواجز، مثل التعريفات الجمركية، مما يزيد من تدفق السلع والخدمات. يمكن أن يؤدي ذلك إلى روابط اقتصادية أقوى، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة فرص الاستثمار.

2. قيّم دور منظمات مثل منظمة التجارة العالمية في تعزيز التعاون التجاري عالميًا.

تلعب منظمات مثل منظمة التجارة العالمية دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون التجاري العالمي من خلال وضع إطار للتفاوض على الاتفاقيات وحل النزاعات. وهي توفر إرشادات تتبعها الدول الأعضاء لضمان ممارسات تجارية عادلة، مما يساعد على خلق بيئة تجارية أكثر قابلية للتنبؤ. من خلال تسهيل المناقشات بين الدول، تساعد منظمة التجارة العالمية على تقليل التوترات التي قد تنشأ عن الخلافات التجارية، وتشجع على التعاون لتحقيق منافع اقتصادية متبادلة.

3. قيّم تأثير التعاون التجاري على اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

للتعاون التجاري تأثير عميق على الدول النامية، إذ يُمكّنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أكثر فعالية. من خلال المشاركة في اتفاقيات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف، يمكن لهذه الدول الوصول إلى أسواق أوسع، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز قدراتها التصديرية. ويمكن أن يؤدي هذا التكامل إلى نمو اقتصادي، وخلق فرص عمل، وتحسين مستويات المعيشة، ولكنه يتطلب أيضًا إدارة دقيقة للسياسات التجارية لضمان عدم تأثر الصناعات المحلية سلبًا بزيادة المنافسة.

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- برأيكم، كيف غيّر **التقسيم الدولي الجديد للعمل** شكل التجارة الدولية في العقود الأخيرة؟
- هل يمكن أن تذكروا مثالاً من الواقع يوضح كيف تُجزّأ عمليات الإنتاج بين عدة دول في إطار **سلاسل القيمة العالمية**؟
- في رأيكم، ما أهم **الفوائد التي تجنيها الدول النامية** من اندماجها في سلاسل القيمة العالمية؟
- هل تعتقدون أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي أحيانًا إلى **اعتماد مفرط على الشركات متعددة الجنسيات**؟ ولماذا؟
- ما الفرق بين **المشاركة الأمامية والمشاركة الخلفية** في سلاسل القيمة العالمية؟ وأيّهما أكثر أهمية للدول النامية؟
- كيف يسهم **الاستثمار الأجنبي المباشر** في تعزيز ارتباط الدول النامية بسلاسل القيمة العالمية؟
- برأيكم، ما أبرز **العوامل التي تساعد الدول** على تحسين موقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية؟
- كيف يمكن أن يساهم **التعاون التجاري الدولي** في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي؟
- ما دور منظمات مثل **منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي** في تعزيز التعاون التجاري الدولي؟
- في ضوء التحديات الحالية (سياسية، بيئية، لوجستية...)، ما هي **أفضل الاستراتيجيات** التي يمكن أن تعتمدها الدول لتعزيز تعاونها التجاري الدولي؟

المحاضرة السادسة: التجارة الدولية وأهداف التنمية المستدامة

المحاضرة السادسة: التجارة الدولية وأهداف التنمية المستدامة

تمهيد:

صحيح أن الانفتاح التجاري يؤدي دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، لكنه قد لا يراعي التنمية المستدامة. وقد يكون الحال كذلك إذا أثر سلبًا على البيئة، أو تسبب في زيادة عدم المساواة، أو في تدهور ظروف العمل. لذا، هدفت خطة عمل أديس أبابا التي وُضعت في عام 2015 إلى زيادة التجارة العالمية على نحو يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، فشملت: تعزيز صادرات البلدان النامية. الالتزام بإدماج التنمية المستدامة في السياسة التجارية على جميع المستويات. ودعم تكامل الاقتصاديات الصغيرة والضعيفة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وإدراك حاجة البلدان النامية إلى تعظيم القيمة المضافة، وإلى تحقيق المزيد من اندماج المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة.

التجارة الدولية عنصر أساسي في التنمية المستدامة، وهو ما أقره مؤتمرا ريو وجوهانسبرغ. فهي تساعد على توزيع الموارد الشحيحة بكفاءة أكبر، وتُسهّل على الدول، الغنية والفقيرة على حد سواء، الحصول على السلع والخدمات والتقنيات البيئية.

محاور المحاضرة:

- المحور الأول: التجارة الدولية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة
- المحور الثاني: التحديات التي تواجهها التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة
- المحور الثالث: آليات تعزيز التجارة المستدامة
- المحور الرابع: الآفاق المستقبلية للتجارة المستدامة

المحور الأول: التجارة الدولية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

ألا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

على الرغم من ظهور مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين وصياغة المطالب الأولى في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، إلا أنه لم يصبح جزءًا من برامج التنمية للدول والمنظمات إلا مع بداية القرن الحادي والعشرين.

1. أهداف الألفية للتنمية

في عام 2000، في مؤتمر الأمم المتحدة، تم تطوير أهداف الألفية للتنمية واعتمادها لاحقًا من قبل الأمم المتحدة، والتي تركز على:

- القضاء على الفقر المدقع
- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- ضمان الوصول العالمي إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية

تم صياغة ثمانية أهداف تشمل 21 مهمة. وعلى الرغم من تحقيق ثلاثة من الأهداف الثمانية قبل الموعد النهائي في 2015، إلا أن التقدم العام في كل منطقة وبلد كان غير كافٍ وغير مرضٍ.

مؤتمر ريو 2012 :قررت الأمم المتحدة مواصلة العمل على هذه القضية، حيث عُقد مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في يونيو 2012 لوضع أهداف جديدة للتنمية المستدامة للعالم.

قمة 2030 للتنمية المستدامة :في سبتمبر 2015، عُقدت قمة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بمشاركة رؤساء حكومات ودول من أكثر من 100 دولة حول العالم، بالإضافة إلى ممثلي المجموعات الدينية والاقتصادية والاجتماعية.

2. أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

كانت نتيجة القمة اعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي تضمنت 17 هدفًا للتنمية المستدامة. الهدف الرئيسي للبرنامج هو القضاء على الفقر في العالم وتحسين مستويات المعيشة من خلال تعزيز التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات:

- المجال الاجتماعي
- المجال الاقتصادي
- المجال البيئي

المسؤولية التنفيذية

تقع مسؤولية تنفيذ هذه المهام على المستوى العابر للحدود وتنطبق على جميع الموقعين على الاتفاقية. يتم تحديد هذه المعايير من خلال الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة لسياسة التنمية المستدامة.

3. التجارة الدولية كعامل استقرار للتنمية الاقتصادية المستدامة

كما سبق ذكره في التأملات حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة، فإن هذين المفهومين يختلفان اختلافًا كبيرًا، على الرغم من أنهما يتعلقان بعمليتين مترابطتين. النمو المستدام هو في المقام الأول زيادة قابلة للقياس الكامل في الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة زمنية محددة، بينما التنمية هي نهج شامل للغاية للتنمية المتناغمة لظروف معيشة سكان العالم في النظم السياسية والاقتصادية المختلفة.

مقاييس وأهداف التنمية المستدامة

تسمح التدابير والمؤشرات المقدمة أعلاه بقياس هذه العمليات ومقارنتها كميًا، لكنها لا تجيب عن أهمية دور التجارة الدولية والعلاقات الخارجية الأخرى في التنمية المتناغمة للاقتصاد العالمي. يمكننا معالجة هذه المشكلة بطريقتين:

أ. **من الناحية الكلية الاقتصادية** :من حيث ربط نظام الحسابات القومية بديناميكيات النمو الاقتصادي؛

ب. **من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

تأثير التجارة الدولية :للتجارة الدولية تأثير كبير على:

- الدخل القومي للبلد
- مستوى المعيشة
- ثروة السكان

وعليه فإن وجود فائض تجاري إيجابي يزيد من الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تزيد هذه المتغيرات أيضًا من قيمة الدخل القومي ومخاطرة أقل.

4. الإشارات المباشرة للتجارة الدولية في أهداف التنمية المستدامة

تظهر الإشارات الملموسة للتجارة الدولية وعولمة العلاقات الاقتصادية العالمية في الأهداف العامة والخاصة للاستدامة. حيث يركز الهدف (8) بشكل خاص على الاقتصاد ويدعو إلى:

- نمو مستقر ومستدام وشامل للجميع
- توظيف كامل ومنتج

- عمل لائق للجميع

بينما التحديات المحددة في هذا القطاع تشمل:

- زيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال: التنويع، التحديث التكنولوجي، الابتكار؛
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية للاستهلاك والإنتاج العالميين؛
- كسر الرابط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي.

تفاصيل الهدف 17

توسع الفقرات 10.17 و 11.17 و 12.17 من الهدف 17 في تطوير التجارة الدولية، حيث تدعو إلى:

- تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف: عالمي، قائم على القواعد، مفتوح، غير تمييزي، عادل، وفي إطار منظمة التجارة العالمية؛
- زيادة كبيرة في صادرات الدول النامية، مع التركيز بشكل خاص على مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020؛
- ضمان وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق: بدون رسوم جمركية، بدون حصص، وفقاً لقرارات منظمة التجارة العالمية، ومن خلال ضمان أن قواعد المنشأ التفضيلية للواردات من أقل البلدان نمواً تكون: شفافة، بسيطة، تسهل الوصول إلى الأسواق.

5. أدوار أخرى للتجارة الدولية في أهداف التنمية المستدامة

يبرز دور وأهمية وتأثير التجارة الدولية وضرورة التعاون الوثيق مع أقل البلدان نمواً أيضاً في الأهداف الأخرى كالتالي:

- **الهدف 2ب** :يؤكد على ضرورة تقليل ومنع القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية
- **الهدف 3ب** :يدعو إلى توفير الأدوية الأساسية واللقاحات بأسعار معقولة وفقاً للاتفاقيات الدولية
- **الهدف 8 أ** :يتعلق بزيادة الدعم من المجتمع الدولي للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً

التجارة الدولية في أجندة أوروبا 2030

تظهر الإشارات إلى التجارة الدولية أيضاً في الإجراءات الاستراتيجية لأجندة أوروبا 2030. يؤكد وثيقة المفوضية الأوروبية "نحو أوروبا مستدامة 2030" أن:

- التجارة المفتوحة والقائمة على القواعد شرط أساسي لتحقيق الأهداف الموضوعة
- تعزيز القواعد الدولية والمعايير العالمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة
- ضمان استفادة الجميع من التجارة يمكن أن يساهم في أوروبا مستدامة في عالم مستدام

تشير المصادر الأخرى والدراسات العلمية الموسعة أيضاً إلى فوائد تكثيف التجارة الدولية.

6. أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة

تلعب السياسات التجارية الدولية دورًا هامًا في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، كما أنها تحدث آثارًا هامة في مجال البيئة، حيث تحمل هذه السياسات التجارية بين طياتها مشكلات البيئة عبر الحدود الدولية. ويعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة المحلية والعالمية من الموضوعات الهامة والمعاصرة التي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة واسعة في الآونة الأخيرة.

وكذلك فإنه إذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينيات بما أثاره "أنصار حرية التجارة" حول أثر التنظيمات البيئية على حرية التجارة، فإنه على الجانب الآخر، وبالتحديد منذ بداية التسعينيات، فقد انشغل الفكر الاقتصادي بدرجة كبيرة بما أثاره "أنصار البيئة" حول أثر أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة والتنمية المستدامة.

أسباب الاهتمام بالموضوع

هناك أسباب عديدة أدت إلى جذب الاهتمام حول هذا الموضوع الخاص بأثر أنظمة تحرير التجارة على البيئة، ويمكن ردها إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- **أولاً :**إن السبب الأكبر يرجع إلى أن الاقتصاديات الوطنية أصبحت مندمجة أكثر وبطريقة متزايدة في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعرف بظاهرة العولمة، كما ترتب على هذه الظاهرة من زيادة حجم الاستثمارات والتجارة الخارجية، ومن ثم زيادة حجم الآثار التي تحدثها التجارة الخارجية على البيئة.
- **ثانياً :**إن زيادة المخاوف التي قد تسببها المشكلات البيئية على المستوى العالمي بدأت تحظى بجانب كبير من الاهتمام.
- **ثالثاً :**إن مفهوم التنمية المستدامة الذي أصبح شائعًا منذ بداية التسعينيات قد وسع نطاق الاهتمام بالبيئة من مجرد حماية الموارد إلى المحافظة على الموارد الطبيعية.

المحور الثاني: التحديات التي تواجهها التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: أثر التجارة الدولية على البيئة

تؤدي الممارسات التجارية التقليدية، رغم دورها المحوري في دفع النمو الاقتصادي، إلى تدهور بيئي كبير. يتجلى هذا الأثر السلبي بأشكال مختلفة، يعود أساسًا إلى طبيعة سلاسل التوريد العالمية والطرق المستخدمة في الإنتاج والنقل، ويظهر أثر التجارة الدولية على البيئة من خلال:

1. **المساهمة في التدهور البيئي:**

1.1. استغلال الموارد :تعتمد العديد من الصناعات المشاركة في التجارة الدولية بشكل كبير على الموارد الطبيعية. حيث يؤدي استخراج هذه الموارد، مثل المعادن للتعدين أو إزالة الغابات للحصول على الأخشاب

والزراعة، إلى تعطيل النظم البيئية. مثال: في المناطق الاستوائية، أدى الطلب على سلع مثل زيت النخيل وفول الصويا إلى إزالة الغابات على نطاق واسع، مما أثر على البيئات المحلية.

2.1. التلوث :غالبًا ما تؤدي الأنشطة الصناعية المرتبطة بالتجارة إلى تلوث كبير. يشمل ذلك إطلاق مواد كيميائية سامة في الهواء والمجاري المائية، مما يؤثر بشدة على البيئات المحلية وصحة كل من البشر والحيوانات. مثال: تشتهر صناعة النسيج، وهي قطاع مهم في التجارة العالمية، بتصريف مياه الصرف غير المعالجة في الأنهار، مما يؤدي إلى تلوث المياه.

3.1. فقدان التنوع البيولوجي :يُعد تدمير النظم البيئية لأغراض صناعية، وهو نتيجة شائعة للأنشطة المرتبطة بالتجارة، أحد الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي. عندما تُقطع الغابات أو تُجفف الأراضي الرطبة لأغراض زراعية أو صناعية، غالبًا ما يتم فقدان النباتات والحيوانات الفريدة في هذه النظم البيئية بشكل لا رجعة فيه.

2. **البصمة الكربونية للخدمات اللوجستية والنقل العالمي:**

جزء كبير من الأثر البيئي للتجارة الدولية يأتي من قطاع الخدمات اللوجستية والنقل. يعتمد نقل البضائع حول العالم بشكل أساسي على الوقود الأحفوري، مما يساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تمثل الشحن، الذي يشكل جزءًا رئيسيًا من نقل التجارة العالمية، مساهمًا كبيرًا في الانبعاثات الكربونية العالمية. وبالمثل، فإن النقل الجوي، رغم سرعته، ينبعث منه كمية أكبر بكثير من ثاني أكسيد الكربون لكل طن من البضائع. التأثير التراكمي لهذه الانبعاثات هو زيادة كبيرة في البصمة الكربونية للتجارة الدولية، مما يفاقم أزمة المناخ العالمية.

ثانيا: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية

لقد أصبح لتحرير التجارة الخارجية أثر كبير على البيئة والتنمية المستدامة، وذلك لسببين رئيسيين:

- التغيرات المناخية من جهة، والقلق بنضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد من جهة أخرى؛
- مما يضع كلاً من الدول المتقدمة والنامية في مواجهة قضية البيئة والسعي إلى معالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تبدأ هذه المعالجة من خلال فرض مقاييس ومعايير على المنتجات المتداولة في التجارة العالمية، تهدف إلى حل أو تخفيف مشكلة البيئة. إذ ينصب اهتمام الدول على المستويين التاليين:

- تحرير التجارة؛
- الاشتراطات البيئية التي قد تضع قيودًا على المبادلات التجارية.

وفي هذا الصدد، تتباين مواقف الدول المتقدمة والنامية؛ حيث تركز الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية، ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية. بينما تخشى الثانية من الآثار السلبية لفرض المعايير البيئية على:

- القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية؛
- إمكانية تحول هذه المواصفات إلى إجراءات حمائية تعيق نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

ثالثا: التحديات التي تواجهها التجارة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

ويمكن التركيز في هذا المستوى عند النقاط التالية:

1. **إمكانية تطبيق المعايير البيئية في الدول النامية** :من ناحية التجارة، الدول النامية لا تمتلك إمكانيات كافية لتطبيق معايير التجارة الخارجية التي تضمنتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .(OMC) بل إن هناك دولًا لم تنجح في الانضمام إلى المنظمة بسبب عدم قدرتها على الوفاء بهذه المعايير.
2. **المعايير البيئية في التجارة الدولية تستهدف الجهاز الإنتاجي** :بالرغم من أن تطبيق المعايير البيئية على التجارة الخارجية يأتي في مصلحة الإنسانية من حيث حماية الحياة والحفاظ على نوعيتها، إلا أن هذه المعايير تنصب مباشرة على:

- المنتجات
- طريقة الإنتاج

فإذا طبقت الدول المتقدمة معايير بيئية بمقاييسها الوطنية بما يتناسب مع درجة تقدمها، فإن الدول الأقل تقدمًا قد لا تكون قادرة على الالتزام بهذه الخصائص والمواصفات بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية.

3. **قدرة النفاذ إلى الأسواق العالمية** :حيث تعتمد معظم الدول النامية في تعاملها مع الأسواق العالمية على ميزتها النسبية أو بعض القدرة التنافسية، إلا أن هذه القدرات قد تتأثر بفرض معايير بيئية ذات مستويات عالية من قبل الدول المتقدمة، مثل:

- مقاييس صحية إلزامية
- معايير أداء صديقة للبيئة
- تقييم الانبعاثات خلال دورة حياة المنتج
- اشتراطات التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج

4. **تطور البعد الخارجي للتنمية** :نظرًا لكون الدول النامية والأقل تقدمًا مقارنة بالدول المتقدمة، فإنها غالبًا ما تكون مضطرة إلى:

- الاستجابة لسياسات الدول المتقدمة؛

- مراعاة متطلبات الأسواق الخارجية مما قد يتعارض مع الأولويات الوطنية للتنمية، حيث تكون السياسات المطبقة انعكاسًا لمتطلبات الأسواق الخارجية وليس بالضرورة لمصلحة الدول النامية.

5. **ارتفاع تكاليف الإنتاج والأمن الغذائي في الدول النامية** :يتضمن التسعير البيئي إدخال التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وإذا ما تم اعتماد هذه المبادئ في التجارة الدولية، فإن ذلك سيؤدي إلى:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- تراجع قدرة العديد من الدول على إنتاج سلع أساسية
- تهديد الأمن الغذائي في الدول النامية التي تعتمد على التصدير أو الاستيراد في تلبية احتياجاتها الأساسية.

رابعا: المزايا الاقتصادية للممارسات التجارية المستدامة:

1. **فرص السوق** :هناك طلب عالمي متزايد على المنتجات الصديقة للبيئة. يؤدي الانخراط في التجارة المستدامة إلى فتح أسواق وشرائح مستهلكين جديدة للشركات، مما يعزز قدرتها التنافسية.
2. **كفاءة الموارد** :غالبًا ما تتضمن الممارسات المستدامة استخدامًا أكثر كفاءة للموارد، مما يمكن أن يؤدي إلى توفير في التكاليف على المدى الطويل. يشمل ذلك تقليل النفايات، وإعادة تدوير المواد، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.
3. **إدارة المخاطر** :تساعد تبني الممارسات المستدامة الشركات في التخفيف من المخاطر المرتبطة بنقص الموارد وتقلب أسعار المواد الخام. كما يُعدّها للامتثال للوائح البيئية المتزايدة الصرامة.
4. **قيمة العلامة التجارية والسمعة** :تتمتع الشركات المعروفة بممارساتها المستدامة بسمعة علامة تجارية محسنة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة ولاء العملاء وزيادة هوامش الربح المحتملة.

المحور الثالث: آليات تعزيز التجارة المستدامة

أصبحت التجارة المستدامة أولوية على الأجندة العالمية، مما أدى إلى صياغة سياسات ولوائح مختلفة تهدف إلى تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة بيئيًا. وتعد هذه السياسات ضرورية لتوجيه وتحفيز الشركات والدول على تبني أساليب مستدامة.

أولاً: نظرة عامة على السياسات الدولية:

1. **اتفاقيات التجارة ذات الأحكام البيئية** :تتضمن العديد من اتفاقيات التجارة الحديثة فصولًا أو أحكامًا تركز على حماية البيئة. مثلاً: يحتوي اتفاق الولايات المتحدة-المكسيك-كندا (USMCA) على فصل كامل مخصص للقضايا البيئية، يعزز الإدارة المستدامة للغابات والحفاظ على الحياة البحرية.

2. **اتفاقية باريس** :على الرغم من أنها ليست سياسة تجارية محددة، إلا أن اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ تؤثر بشكل كبير على التجارة الدولية. من خلال الالتزام بخفض انبعاثات الكربون، تدفع الدول بشكل غير مباشر نحو ممارسات تجارية أكثر خضرة.

3. **اتفاقية) CITES اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض** :(تنظم هذه الاتفاقية الدولية وتراقب تجارة الأحياء البرية ومنتجاتها لضمان عدم تهديد بقاء الأنواع.

ثانياً: دور الحكومات والمنظمات الدولية: تلعب الحكومات والمنظمات الدولية دورًا محوريًا في صياغة وتنفيذ وإنفاذ سياسات التجارة المستدامة. وذلك من خلال:

1. **وضع المعايير واللوائح** :يمكن للحكومات وضع معايير بيئية للمنتجات وعمليات الإنتاج، مما يشجع على الممارسات المستدامة.

2. **الحوافز والإعانات** :يمكن أن يؤدي تقديم حوافز أو إعانات لتبني التقنيات أو الممارسات الخضراء إلى تعزيز التجارة المستدامة بشكل كبير.

3. **بناء القدرات والمساعدة الفنية** :تعد هذه النقطة بالغة الأهمية للدول النامية، حيث تقدم منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مساعدة فنية وبناء قدرات لمساعدة هذه الدول على تنفيذ ممارسات تجارية مستدامة.

ثالثاً: دور التكنولوجيا في التجارة المستدامة: ويظهر ذلك من خلال:

1. **الكفاءة والتحسين** :تتيح التقنيات المتقدمة استخدامًا أكثر كفاءة للموارد وتحسين سلاسل التوريد. يشمل ذلك استخدام تحليل البيانات للتنبؤ بالطلب بدقة أكبر، مما يقلل من الإفراط في الإنتاج والنفايات.

2. **المراقبة والشفافية** :توفر تقنيات مثل البلوك تشين وإنترنت الأشياء (IoT) شفافية وقابلية تتبع أكبر في سلاسل التوريد، مما يسمح بمراقبة أفضل للمعايير البيئية والممارسات الأخلاقية.

3. **الابتكارات في الخدمات اللوجستية والإنتاج والمواد:**

1.3. الخدمات اللوجستية الخضراء :تشمل الابتكارات في الخدمات اللوجستية المركبات التي تعمل بالكهرباء أو الهيدروجين والطائرات المسيرة لتوصيل الطلبات، مما يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل.

2.3. تقنيات الإنتاج المستدامة :تتيح تقنيات التصنيع المتقدمة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، استخدامًا أكثر دقة للمواد، مما يقلل النفايات. وبالمثل، يمكن للذكاء الاصطناعي والأتمتة تحسين عمليات الإنتاج لتقليل الأثر البيئي.

3.3. المواد الصديقة للبيئة :أدى البحث والتطوير في علم المواد إلى إنشاء بدائل مستدامة للمواد التقليدية الضارة بالبيئة. على سبيل المثال، تحل المواد البلاستيكية الحيوية والقابلة للتحلل محل البلاستيك في التغليف.

رابعاً: أمثلة عن تنفيذ السياسات التجارية المستدامة بنجاح

- **نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي :(EU ETS)** يُعد هذا النظام حجر الزاوية في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ، وهو أداة رئيسية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطريقة فعالة من حيث التكلفة. يحد النظام الانبعاثات من أكثر من 11,000 منشأة كثيفة الاستهلاك للطاقة وشركات الطيران، ويغطي حوالي 45% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي.
- **برنامج كوستاريكا للدفع مقابل الخدمات البيئية :**تعوض هذه السياسة المبتكرة ملاك الأراضي عن الحفاظ على الغابات، مما يشجع على الحفاظ على الغابات والاستخدام المستدام للأراضي، وهو أمر بالغ الأهمية لتجارة السياحة البيئية في البلاد.

توضح هذه الأمثلة كيف يمكن للسياسات واللوائح المصممة جيدًا أن تعزز الممارسات التجارية المستدامة، مما يفيد كلًا من الاقتصاد والبيئة. ومع ذلك، يعتمد نجاح مثل هذه السياسات على تنفيذها الفعال وتعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

المحور الرابع: الآفاق المستقبلية للتجارة المستدامة

مع استمرار تطور مشهد التجارة الدولية، يصبح اتباع نهج استباقي في التكيف والابتكار للممارسات التجارية المستدامة أمرًا ضروريًا. من المرجح أن يتشكل مستقبل التجارة المستدامة من خلال مزيج من السياسات الجديدة والاتفاقيات الدولية والتحول الثقافي الواسع نحو الاستدامة.

أولاً: الابتكار والتكيف المستمر

1. **التطور التكنولوجي :**سيعتمد مستقبل التجارة المستدامة بشكل كبير على التقدم التكنولوجي المستمر. سيكون الابتكار المستمر في مجالات مثل علم المواد والطاقة المتجددة وحلول سلاسل التوريد الرقمية أمرًا بالغ الأهمية لتقليل الآثار البيئية.

2. **التكيف مع الظروف المتغيرة :**يجب أن تكون الممارسات التجارية مرنة وقادرة على التكيف للاستجابة للتحديات البيئية المتطورة وظروف السوق المتغيرة. يشمل ذلك الاستجابة لآثار تغير المناخ وتغير تفضيلات المستهلكين.

ثانياً: السياسات والاتفاقيات الدولية المستقبلية المحتملة

1. **لوائح بيئية أكثر صرامة :**يمكننا توقع لوائح دولية أكثر صرامة تهدف إلى تقليل الأثر البيئي للتجارة، مثل معايير انبعاثات أكثر تشددًا وإعداد تقارير استدامة إلزامية.

2. **اتفاقيات عالمية بشأن التجارة المستدامة :**قد تتضمن اتفاقيات التجارة المستقبلية بشكل متزايد أحكامًا لحماية البيئة والممارسات المستدامة، على غرار دور اتفاقية باريس في تغير المناخ.

3. **حوافز للممارسات المستدامة**: قد تقدم السياسات حوافز، مثل إعفاءات ضريبية أو إعانات، للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة، مما يشجع التحول نحو تجارة أكثر خضرة.

ثالثاً: دور التعليم والتوعية

1. **المبادرات التعليمية**: يمكن لدمج الاستدامة في المناهج التعليمية على جميع المستويات أن يعزز الفهم المبكر والتقدير للممارسات المستدامة.
2. **حملات التوعية العامة**: يمكن أن تزيد الوعي بتأثيرات التجارة على البيئة من الطلب على المنتجات المستدامة، مما يؤثر على الشركات لتبني ممارسات أكثر خضرة.
3. **التدريب المؤسسي**: يمكن أن تساعد برامج التدريب والتطوير المستمرة داخل الشركات في ترسيخ ثقافة الاستدامة في التجارة.

في الختام، يعتمد مستقبل التجارة الدولية المستدامة على نهج متعدد الجوانب يجمع بين الابتكار المستمر والسياسات التكيفية والتركيز القوي على التعليم والتوعية. من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن للمجتمع الدولي العمل نحو نظام تجاري لا يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل يحمي أيضًا البيئة للأجيال القادمة.

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- ما العلاقة بين **الانفتاح التجاري وتحقيق التنمية المستدامة**؟ وهل يمكن أن يتعارضا أحيانًا؟
- كيف ساهمت **خطة عمل أديس أبابا) 2015** (في ربط التجارة بأهداف التنمية المستدامة؟
- ما أبرز **الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة** التي تتضمن إشارات مباشرة إلى التجارة الدولية؟
- في رأيك، كيف تؤثر **سياسات تحرير التجارة** على البيئة في الدول النامية؟
- ما هي **أهم التحديات** التي تواجه الدول النامية في تطبيق **المعايير البيئية الدولية** في تجارتها الخارجية؟
- كيف يمكن أن يؤدي فرض **المعايير البيئية الصارمة** إلى تقويض **القدرة التنافسية** لبعض الدول النامية؟
- ما أبرز **الفرص الاقتصادية** التي تتيحها **الممارسات التجارية المستدامة** للشركات والدول؟
- كيف يمكن أن تسهم **التكنولوجيا الحديثة** (مثل البلوك تشين أو الذكاء الاصطناعي) في دعم **التجارة المستدامة**؟
- ما أمثلة **السياسات الناجحة** التي طبقتها بعض الدول أو التكتلات لتعزيز التجارة المستدامة؟
- برأيكم، ما هي **الخطوات المستقبلية** التي ينبغي على الدول اتباعها لتحقيق توازن بين **النمو الاقتصادي** و**حماية البيئة** في التجارة الدولية؟

المحاضرة السابعة: التجارة الدولية وتطور الاستثمار الدولي

المحاضرة السابعة: التجارة الدولية وتطور الاستثمار الدولي

تمهيد

تُشكّل التجارة الدولية والاستثمار الدولي حجر الزاوية في فهم ديناميكيات النظام الاقتصادي العالمي الحديث، إذ يمثلان قنوات رئيسية لتوزيع الموارد وتخصيصها بكفاءة بين الدول. وقد أدت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية إلى تعميق الروابط الاقتصادية عبر الحدود، مما جعل من دراسة أنماط التجارة وتدفقات رؤوس الأموال أمرًا ضروريًا لفهم آليات النمو والتنمية في مختلف أنحاء العالم.

ويُعد الاستثمار الدولي أحد أهم أدوات العمليات العالمية. يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية في الدول إلى حد كبير على توافر رأس المال والمدخلات التكنولوجية، والتي غالبًا ما تكون نادرة أو غير كافية في العديد من الدول، مما يدفعها إلى استيراد هذه المدخلات لتكملة الموارد المحلية وتعزيز الاستثمار والإنتاجية. ويأتي رأس المال الأجنبي بأشكال متعددة، من بينها رأس المال القرضي (في شكل قروض)، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في المحافظ المالية.

تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على أنواع الاستثمار الدولي، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية، والاتجاهات الحديثة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، إلى جانب مناقشة التحديات المعاصرة التي تواجه النظام التجاري والاستثماري العالمي.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: طبيعة و أنواع الاستثمار الدولي

المحور الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي

المحور الثالث: الفروقات الرئيسية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

المحور الرابع: عرض نماذج ناجحة في مجال الاستثمار الأجنبي

المحور الأول: طبيعة و أنواع الاستثمار الدولي

يشهد العالم اليوم نموًا متسارعًا في الإنتاج والتجارة الدوليين، مما يستلزم زيادة في حجم الاستثمارات الدولية لدعم هذا التوسع. وتحتاج الدول إلى الاستثمار الدولي من أجل تعزيز قدراتها في الإنتاج والتجارة والتوزيع، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتتزايد أهمية الاستثمار الدولي مع السعي إلى رفع معدلات الاستثمار، وتعزيز القدرات التكنولوجية والمهارية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية، إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل ذات الجودة العالية، وحماية البيئة وضمان استدامتها للأجيال القادمة. يلعب الاستثمار الدولي دورًا محوريًا في تحقيق هذه الأهداف، إذ يُعد أداة رئيسية لدعم التنمية الاقتصادية وتوسيع آفاق التجارة العالمية. وينقسم الاستثمار الدولي إلى:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**
- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**
- **صناديق الثروة السيادية**

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في دولة معينة (دولة الأصل) باكتساب أصل في دولة أخرى (دولة المضيف) مع نية إدارة هذا الأصل. ولا يقتصر الأمر على نقل رأس المال فقط، بل تقوم الشركة المستثمرة أيضًا بتحويل أصول أخرى مثل التكنولوجيا، ومهارات الإدارة، والتسويق إلى الدولة المضيفة. علاوة على ذلك، تسعى الشركة المستثمرة إلى ممارسة درجة معينة من السيطرة على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الأجنبية، وهي درجة تختلف باختلاف نسبة مشاركتها في حقوق الملكية.

يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا الأرباح المعاد استثمارها، والتي تتمثل في حصة المستثمر المباشر من الأرباح التي لم توزع كأرباح نقدية من قبل الشركات التابعة، أو الأرباح التي لم يتم تحويلها إلى المستثمر المباشر، إذ يتم إعادة استثمار تلك الأرباح المحتجزة في الشركات الأجنبية التابعة.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعًا ملحوظًا حتى عام 2000، تلاه انخفاض تدريجي حتى عام 2003. ومنذ عام 2004، بدأ مسار التعافي. وقد اتسم هذا الاتجاه بأربع سمات رئيسية:

- أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار يتم بين الدول المتقدمة.
- أن الدول النامية لم تعد مجرد مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، بل بدأت تظهر أيضًا كمصدّر مهم لرأس المال.
- أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يتركز في عدد محدود من الدول لا يتجاوز خمس دول، في حين أن هونغ كونغ وسنغافورة هما الدولتان الوحيدتان اللتان تصدّران كميات كبيرة من رأس المال.
- أن جمهورية الصين الشعبية برزت كأحد أكبر مستقبلين لرأس المال بين الدول النامية.

لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعًا جدليًا، خاصة في الدول النامية. فارتباطه التاريخي بالسيطرة الاستعمارية للقوى الكبرى على مستعمراتها أدى إلى اعتباره أداة لقمع المؤسسات الوطنية واستغلال الاقتصادات المحلية لصالح المستثمرين الأجانب، ومع مرور الزمن، تطورت هذه النظرة التاريخية إلى مقاربة أكثر واقعية. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين، بدأ يتبلور إجماع عالمي يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه نمط من أنماط الاستثمار الدولي الذي يتم عبر وسيط أو طرف ثالث، بدلاً من أن ينفذه المستثمر بشكل مباشر في الأصل أو المشروع داخل الدولة المستهدفة. بمعنى آخر، لا يتولى المستثمر بنفسه الإدارة أو السيطرة الفعلية على الأصل الاستثماري، بل يقوم بتحقيق العوائد من خلال أدوات مالية أو هياكل استثمارية وسيطة.

أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر

1. عمليات الاندماج والاستحواذ (Mergers & Acquisitions): يُعتبر هذا الشكل أحد القنوات الرئيسية للاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالاستحواذ على شركات قائمة أو الاندماج معها في الدول الأخرى، دون إنشاء مشروع استثماري جديد من البداية. من خلال هذه العمليات، يكتسب المستثمرون الأجانب حصة ملكية مؤثرة أو كاملة في شركات محلية، مما يتيح لهم الاستفادة من السوق المحلية القائمة وشبكاتها التجارية دون الحاجة إلى تأسيس منشآت جديدة.

2. **استثمار أجنبي في شركة محلية، والتي بدورها تستثمر في شركة أجنبية أخرى:** يحدث هذا الشكل عندما يستثمر الأجانب في أسهم أو سندات شركة محلية، وهذه الشركة المحلية تقوم لاحقًا بتوظيف جزء من أموالها أو أصولها في استثمارات خارج حدودها، سواء عبر شراء حصص في شركات أجنبية أو إقامة مشروعات استثمارية بالخارج. في هذه الحالة، يكون المستثمر الأجنبي غير مرتبط مباشرة بالنشاط الاستثماري الخارجي، بل يتم الاستثمار عبر قنوات غير مباشرة من خلال الشركة المحلية.

ثالثا: الاستثمار في المحافظ المالية

يتجه رأس المال الاستثماري عادةً نحو الاستثمار في الأسهم المالية، والسندات، والأدوات المالية الأخرى. علاوة على ذلك، ينتقل رأس مال المحافظ إلى الدول التي أثبتت قدرتها على تحقيق الربحية والميزة النسبية مقارنةً بنظيراتها في دولة المستثمر.

وعلى خلاف الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم تنفيذ استثمارات المحافظ غالبًا من قبل الأفراد والمؤسسات عبر آلية أسواق رأس المال. ويُتوقع إلى حد كبير أن يتسم الاستثمار في المحافظ بطابع مضاربي وغير مستقر .إذ تعتمد قرارات الاستثمار كليًا على مستوى الثقة لدى المستثمر، وعند اهتزاز هذه الثقة، يميل رأس المال إلى التحرك بسرعة من دولة إلى أخرى، مما قد يؤدي أحيانًا إلى نشوء أزمات مالية في الدولة المضيفة.

خصائصه:

- يعتمد على الثقة في السوق وقدرة الدول على تحقيق الربحية والميزة النسبية.
- استثمار يتم عادةً عبر الأفراد أو المؤسسات المالية، وليس عبر السيطرة المباشرة على الأصول.

- يتميز بطابع مضاربي وقدرة عالية على التنقل بين الدول بسرعة، مما قد يسبب أزمات مالية عند تراجع الثقة.

مكونات الاستثمار في المحافظ:

- **رأس المال السهمي** :استثمار الشركات متعددة الجنسيات في حصص ملكية بالشركات الأجنبية بنسبة 10% أو أكثر.
- **عمليات الاندماج والاستحواذ** :وسيلة رئيسية للاستثمار، خاصة في الدول المتقدمة، تهدف إلى تعزيز المواقع التنافسية للشركات عالميًا.
- **المشروعات الجديدة** :**(Greenfield)** إنشاء شركات أو مرافق جديدة بالكامل في الدولة المضيفة.

رابعا: صناديق الثروة السيادية

صناديق الثروة السيادية هي أدوات استثمارية مملوكة للدولة، وهي تهدف إلى استثمار الفوائض المالية المتراكمة عبر الزمن في مجموعة متنوعة من الأصول المالية. هذه الصناديق تُستخدم لتحقيق أهداف طويلة الأجل مثل تحقيق استقرار اقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير عوائد مالية مستدامة.

عادةً ما تكون هذه الصناديق غير مرتبطة بالإنفاق الحكومي المباشر، بل تتركز جهودها على تحقيق عوائد مالية مُعزِّزة للاحتياطيات الوطنية.

مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية

1. **احتياطيات العملات الأجنبية**: صناديق الثروة السيادية تُمول في كثير من الأحيان من احتياطيات الدول من **العملات الأجنبية**، والتي تحتفظ بها الدول لتعزيز استقرار عملتها الوطنية وحماية الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية العالمية. يُمكن استثمار هذه الاحتياطيات في الأصول المالية العالمية مثل الأسهم والسندات لضمان تحقيق عوائد مالية مستدامة.

2. **عائدات الموارد الطبيعية**: تُعتبر **عائدات الموارد الطبيعية** مثل **النفط** و**الغاز الطبيعي** المصدر الرئيسي لتمويل العديد من صناديق الثروة السيادية في الدول التي تعتمد على تصدير هذه الموارد. على سبيل المثال، دول مثل **السعودية** و**الإمارات** تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط لتكوين صناديق الثروة السيادية، مما يتيح لهم تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على موارد طبيعية غير متجددة.

3. **مصادر دخل حكومية أخرى**: في بعض الحالات، قد تتضمن مصادر التمويل أيضًا **العائدات الضريبية** أو الفوائض المالية الناتجة عن **الإيرادات الحكومية الأخرى**، مثل الإيرادات من **الضرائب** أو **الاستثمارات الحكومية**.

نوعية الاستثمارات في صناديق الثروة السيادية

تُعتبر صناديق الثروة السيادية من المستثمرين **الاستراتيجيين** في الأسواق العالمية، وذلك بفضل قدرتها على **استثمار الأموال على المدى الطويل** وتوظيفها في **أصول متنوعة**، مما يوفر الاستقرار المالي للاقتصاد الوطني. تشمل أنواع الاستثمارات التي تقوم بها هذه الصناديق ما يلي:

1. استثمارات طويلة الأجل: تُركز صناديق الثروة السيادية على الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، مثل **الأسهم، والسندات، والعقارات، والمشروعات الكبيرة** .الهدف من هذه الاستثمارات هو **تحقيق عوائد مستدامة** على المدى البعيد بدلاً من السعي لتحقيق أرباح سريعة.

2. استثمارات في البنية التحتية والعقارات: العديد من صناديق الثروة السيادية تركز على **الاستثمار في مشاريع البنية التحتية** مثل **الطرق السريعة، المطارات، الموانئ، ومحطات الطاقة**، حيث توفر هذه المشاريع استثمارات مستقرة ومربحة على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر **العقارات** من الأصول المهمة التي تستثمر فيها هذه الصناديق، سواء كانت عقارات تجارية أو سكنية أو عقارات متخصصة مثل الفنادق أو مراكز التسوق.

3. الاستثمارات في الأصول الاستراتيجية: تستثمر صناديق الثروة السيادية أيضًا في **الأصول الاستراتيجية** مثل **الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة والصناعات الثقيلة**، وذلك بهدف تعزيز نمو الدول وتحقيق قيمة اقتصادية استراتيجية على المدى البعيد. على سبيل المثال، يمكن لصندوق الثروة السيادي استثمار رأس المال في شركات **التكنولوجيا** المتقدمة أو مشاريع **الطاقة النظيفة**.

المحور الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي:

1. **زيادة رأس المال** :يمكن للاستثمار الأجنبي أن يجلب رأس المال الذي تحتاجه البلاد بشدة، والذي يمكن استخدامه لتمويل مشاريع التنمية، وخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي.
2. **نقل التكنولوجيا** :غالبًا ما تجلب الشركات الأجنبية تقنيات وممارسات إدارية جديدة يمكنها تحسين كفاءة الشركات المحلية وقدرتها التنافسية.
3. **خلق فرص العمل** :يمكن للاستثمار الأجنبي أن يخلق فرص العمل، سواء بشكل مباشر من خلال إنشاء مشاريع تجارية جديدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إنشاء سلاسل التوريد وغيرها من الروابط الاقتصادية.
4. **ميزان المدفوعات** :يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساعد في تحسين ميزان المدفوعات في بلد ما من خلال تقليل الحاجة إلى الاقتراض من الخارج أو استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي.
5. **الوصول إلى أسواق جديدة** :يمكن للاستثمار الأجنبي أن يوفر الوصول إلى أسواق جديدة، سواء بالنسبة للاقتصاد المحلي أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

6. **تحسين البنية الأساسية :**يمكن للاستثمار الأجنبي أن يؤدي إلى تطوير البنية الأساسية الجديدة، مثل أنظمة النقل والاتصالات والطاقة، وهو ما يمكن أن يعود بالنفع على المستثمرين الأجانب والاقتصاد المحلي على حد سواء.

7. **زيادة النقد الأجنبي :**يمكن للاستثمار الأجنبي أن يزيد من تدفق النقد الأجنبي، مما قد يعزز عملة البلاد ويجعل الواردات أرخص.

عيوب الاستثمار الأجنبي:

1. **الاعتماد على الشركات الأجنبية :**يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى الاعتماد على الشركات الأجنبية، مما قد يقلل من قدرة الشركات المحلية على المنافسة ويجعل اقتصاد البلاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

2. **فقدان السيطرة :**يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى فقدان السيطرة على الصناعات والموارد الاستراتيجية، مما قد يؤدي إلى فقدان السيادة.

3. **الإمبريالية الثقافية :**قد لا تحترم الشركات الأجنبية الثقافات والعادات المحلية، وقد تفرض طريقتها الخاصة في ممارسة الأعمال التجارية، مما قد يؤدي إلى التآكل الثقافي.

4. **استغلال الموارد :**قد تقوم الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الطبيعية لبلد ما لتحقيق أرباحها الخاصة، دون المساهمة في التنمية طويلة الأجل للبلد المضيف.

5. **التدهور البيئي :**قد لا تلتزم الشركات الأجنبية بنفس المعايير البيئية التي تلتزم بها الشركات المحلية، مما يؤدي إلى التلوث وأشكال أخرى من التدهور البيئي.

6. **عدم المساواة في الدخل :**يمكن للاستثمار الأجنبي أن يخلق عدم المساواة في الدخل لأن فوائد الاستثمار الأجنبي لا يتم تقاسمها دائمًا بالتساوي بين السكان.

7. **المنافسة مع الشركات المحلية :**يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة المنافسة مع الشركات المحلية، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي من خلال دفع الشركات المحلية إلى الخروج من العمل.

المحور الثالث: الفروقات الرئيسية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

تشير التجارة الخارجية إلى شراء وبيع السلع والخدمات بين البلدان.

يشير الاستثمار الأجنبي إلى شراء الأصول، مثل الأسهم والعقارات، في بلد أجنبي من قبل فرد أو شركة.

الاستثمار الأجنبي	التجارة الخارجية
يتضمن الاستحواذ على الأصول (مثل العقارات أو الأسهم أو الشركات) في بلد أجنبي	يتضمن تبادل السلع والخدمات بين البلدان
يمكن أن يكون في شكل استثمار مباشر (تأسيس عمل تجاري أو الاستحواذ على حصة مسيطرة في عمل تجاري قائم) أو استثمار محفظة (شراء أسهم أو سندات في شركة أجنبية(	يمكن أن يكون في شكل صادرات (مبيعات إلى دول أجنبية) أو واردات (مشتريات من دول أجنبية(
يمكن أن تتأثر باللوائح والقوانين المتعلقة بالملكية الأجنبية وأسعار صرف العملات والاستقرار السياسي	يمكن أن تتأثر بالتعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية وسياسات التجارة الدولية الأخرى
يمكن أن يساعد ذلك الدولة على جذب رأس المال والتكنولوجيا، ولكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى فقدان السيطرة على الصناعات الرئيسية وزيادة الاعتماد على المستثمرين الأجانب	يمكن أن يساعد البلد على زيادة ناتجه المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل
يمكن أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ولكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تأثيرات سلبية على المجتمعات المحلية والبيئة	يمكن أن يؤدي إلى زيادة المنافسة وانخفاض الأسعار للمستهلكين
يمكن استخدامها للوصول إلى الموارد والتقنيات والمواهب الجديدة	يمكن استخدامها للوصول إلى أسواق وعملاء جدد
يمكن استخدامها لتحسين ميزان المدفوعات وخفض عجز الحساب الجاري.	يمكن استخدامها لتحسين الميزان التجاري وخفض العجز التجاري

فروقات أخرى

1. **الغرض** :تشير التجارة الخارجية إلى تبادل السلع والخدمات بين البلدان، في حين ينطوي الاستثمار الأجنبي على الاستحواذ على الأصول أو الملكية في بلد أجنبي.

2. **أنواعها** :تشمل التجارة الخارجية الواردات والصادرات من السلع والخدمات، في حين يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل الاستثمار المباشر (مثل شراء شركة أجنبية) أو الاستثمار في المحفظة (مثل شراء الأسهم أو السندات الأجنبية.(

3. **التدفق** :تتضمن التجارة الخارجية التدفق المادي للسلع والخدمات بين البلدان، في حين يتضمن الاستثمار الأجنبي تدفق الموارد المالية.

4. **المخاطر**: تُعتبر التجارة الخارجية أقل مخاطرة من الاستثمار الأجنبي، نظرًا لقصر مدتها وسهولة فحص البضائع قبل الشراء. أما الاستثمار الأجنبي، فينطوي على درجة أعلى من المخاطرة، إذ يلتزم المستثمر بعلاقة طويلة الأمد، وقد تكون سيطرته على الأصول التي يستحوذ عليها أقل.

5. **اللوائح**: تخضع التجارة الخارجية عمومًا للوائح أقل من الاستثمار الأجنبي، حيث تهتم الحكومات عادةً بحماية الصناعات المحلية والتحكم في تدفق رأس المال داخل وخارج البلاد.

6. **التأثير على الاقتصاد المحلي**: للتجارة الخارجية آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد المحلي. فالصادرات تُسهم في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، بينما تُؤدي الواردات إلى زيادة المنافسة وفقدان الوظائف. كما أن للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية وسلبية، مثل خلق فرص العمل وزيادة المنافسة.

7. **التأثير على الدولة الأجنبية** :للتجارة الخارجية آثار إيجابية وسلبية على الدولة الأجنبية. فالصادرات تُسهم في النمو الاقتصادي، بينما تُؤدي الواردات إلى زيادة المنافسة وفقدان الوظائف. كما أن للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية وسلبية، مثل خلق فرص العمل وزيادة المنافسة.

8. **الضرائب** :تخضع التجارة الخارجية عادة للرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، في حين يخضع الاستثمار الأجنبي لأنواع مختلفة من الضرائب مثل ضريبة مكاسب رأس المال، وضريبة الأرباح، وضريبة الاستقطاع.

أوجه التشابه بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

1. تتضمن التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين الدول.

2. يمكن أن يكون لكل منهما تأثير كبير على اقتصاد البلاد، بما في ذلك خلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، وميزان التجارة.

3. ويخضع كلاهما للأنظمة والسياسات الحكومية، مثل التعريفات الجمركية، والاتفاقيات التجارية، وقوانين الاستثمار.

4. وقد ينطوي كلا الأمرين على حواجز ثقافية ولغوية، فضلاً عن الاختلافات في ممارسات الأعمال والأنظمة القانونية.

5. ويمكن أن يؤدي كلا الأمرين إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة، فضلاً عن تطوير العلاقات التجارية الدولية.

الاستنتاجات الختامية

تلعب التجارة والاستثمار دورًا حاسمًا في دعم التنمية الاقتصادية، إلا أن العلاقة بين هذه المتغيرات معقدة وتعتمد على العديد من العوامل المرتبطة بالبيئة المحلية والدولية.

بصورة عامة، لتحقيق أقصى استفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن ترافقه:

- ✓ سياسات وطنية مدروسة توجه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية.
- ✓ بناء قدرات بشرية ومؤسسية قوية لاستيعاب التكنولوجيا والمعرفة الإدارية المنقولة عبر الاستثمار.
- ✓ تحسين بيئة الأعمال وضمان استقرار الأطر القانونية والتنظيمية.
- ✓ انتهاج استراتيجيات تنموية توازن بين التحرير الاقتصادي والحماية المدروسة للقطاعات الناشئة.

كما أن المسار نحو التنمية الناجحة يتطلب فهمًا عميقًا لطبيعة الاستثمار الذي يتم جذبه، وأهدافه الحقيقية، والأثر المتوقع له على المديين القصير والطويل.

المحور الرابع: عرض نماذج ناجحة في مجال الاستثمار الأجنبي

1. سنغافورة

- **الاستراتيجية** :جذبت استثمارات أجنبية مباشرة موجهة نحو الصناعات ذات التقنية العالية والخدمات المالية.
- **أثر الاستثمار والتجارة** :أصبحت مركزًا تجاريًا وماليًا عالميًا.
- **إحصائية:**
- في 2022، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى سنغافورة حوالي **2.2تريليون دولار سنغافوري** (1.6تريليون دولار أمريكي).
- التجارة (الصادرات + الواردات) تعادل أكثر من **3أضعاف** الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.
- **دور السياسات** :ركزت على تحسين بيئة الأعمال، حماية حقوق المستثمرين، وتطوير البنية التحتية.

2. فيتنام

- **الاستراتيجية** :فتحت اقتصادها تدريجيًا وجذبت استثمارات في الصناعات التصديرية مثل الإلكترونيات والمنسوجات.
- **أثر الاستثمار والتجارة** :أصبحت من أسرع الاقتصادات نموًا في آسيا.
- **إحصائية:**
- الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى فيتنام بلغ حوالي **36.6مليار دولار** في 2023.
- الصادرات تمثل نحو **84%من الناتج المحلي الإجمالي**.

- **دور السياسات** :اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

3. الصين

- **الاستراتيجية** :مناطق اقتصادية خاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية منذ الثمانينيات، مع تسهيل حركة التجارة الدولية.
- **أثر الاستثمار والتجارة** :تحولت إلى "مصنع العالم" وزادت بشكل هائل الصادرات الصناعية.
- **إحصائية**:
- في 2023، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين حوالي **163 مليار دولار**.
- الصين أكبر مصدر للسلع عالميًا (أكثر من **3.6 تريليون دولار** صادرات في 2023).
- **دور السياسات** :دمج الاستثمار بالتجارة، مع سياسات صناعية موجهة لدعم قطاعات محددة.

4. إيرلندا

- **الاستراتيجية** :عرضت ضرائب منخفضة للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع التكنولوجيا والأدوية.
- **أثر الاستثمار والتجارة** :أصبحت مركزًا رئيسيًا لشركات التكنولوجيا الأمريكية (مثل Google وApple).
- **إحصائية**:
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من **70%** من صادرات القطاع الخاص الأيرلندي.
- سجلت صادرات السلع والخدمات في 2023 حوالي **670 مليار يورو**.
- **دور السياسات** :توفير بيئة قانونية قوية وحوافز ضريبية لجذب الشركات متعددة الجنسيات.

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- برأيكم، كيف أسهمت التجارة الدولية في إعادة تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي؟
- ما الذي يجعل بعض الدول أكثر قدرة من غيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- هل يمكن للدول النامية أن تحقق التنمية دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي؟ ولماذا؟
- إلى أي مدى يُمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية؟
- في رأيكم، ما التحديات التي قد تواجهها الدول عند استقبال الاستثمارات الأجنبية؟
- كيف يمكن تحقيق توازن بين تشجيع المستثمرين الأجانب وحماية المصالح الوطنية؟
- ما دور السياسات الحكومية في تعزيز العلاقة بين التجارة والاستثمار الدولي؟
- كيف تؤثر التطورات التكنولوجية الحديثة على أنماط التجارة والاستثمار العالميين؟
- ما الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية من تجارب سنغافورة أو الصين في جذب الاستثمارات؟
- برأيكم، أيهما أكثر تأثيرًا في التنمية الاقتصادية: التجارة الدولية أم الاستثمار الأجنبي؟ ولماذا؟

المحاضرة الثامنة: الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

المحاضرة الثامنة: الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد

يُعد **الانفتاح التجاري** أحد المظاهر الأساسية للعولمة الاقتصادية المعاصرة، ويعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا. وقد أصبح هذا المفهوم محوريًا في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها العديد من الدول، خاصة في ظل تصاعد التكامل التجاري الدولي وزيادة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات. ويرتبط الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث بمخرجات اقتصادية مهمة، أبرزها **النمو الاقتصادي**، باعتباره هدفًا مركزيًا للسياسات الاقتصادية الكلية.

وتبقى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من القضايا الجدلية في الأدبيات الاقتصادية، سواء على المستوى النظري أو السياساتي. وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، في ظل التباينات الكبيرة والمستمرة في الأداء الاقتصادي بين الدول، لا سيما بين الدول النامية، وذلك في سياق تزايد اندماجها في منظومة التجارة الدولية.

محاور المحاضرة:

المحور الأول: ماهية الانفتاح التجاري

المحور الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

المحور الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

المحور الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

المحور الخامس: نماذج ناجحة لانفتاح تجاري ساهم في النمو الاقتصادي

المحور الأول: ماهية الانفتاح التجاري

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري

1.تعريف الانفتاح الاقتصادي: يمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه **فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي، والاستثمار، وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج**، أو بتعبير آخر، **تخفيف القيود** التي تُستعمل في إطار الاقتصاد الوطني، مثل القيود على الاستثمار، **والصرف الأجنبي، والأجور، والضرائب.**

كما يُقصد بانفتاح الاقتصاد أيضا "التوسع الكبير في تبادلاته مع الخارج وارتباطه المتزايد ببقية العالم". ويُقاس مدى انفتاح الاقتصاد من خلال نسبة قيمة المبادلات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ ولا تتمتع جميع الدول بدرجة متساوية من الانفتاح على الخارج؛ فعادةً ما تكون الدول ذات السوق الداخلية المتطورة (مثل الولايات المتحدة واليابان) ذات درجة انفتاح منخفضة. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الدول مثل الصين تُعدّ منفتحة جدًا على الخارج، حيث تُنتج صناعتها بشكل أساسي من أجل التصدير.
- ✓ كما أن جميع قطاعات الاقتصاد لا تتمتع بنفس درجة الانفتاح على بقية العالم. ففي كل بلد، توجد قطاعات محمية وأخرى معرّضة للمنافسة العالمية.

2.تعريف الانفتاح التجاري: توجد عدة تعريفات لسياسة الانفتاح التجاري تختلف باختلاف **المرجعية المعرفية** له، وكذلك حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة وذلك كما يلي:

1.2 تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية:

نركز في هذا التعريف على مؤسسة صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمعهد العربي للتخطيط.

1.1.2.حسب البنك العالمي: يعرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه: "إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويشمل ذلك تخفيض التعريفات (الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات)، والحواجز غير الجمركية (أنظمة التراخيص، الحصص، المعايير التعسفية)، وإزالة الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول، وأي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادًا (أقرب إلى نظام تجاري خالٍ من التدخل الحكومي".

2.1.2. حسب صندوق النقد الدولي: ويقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من المعاملات التجارية الخارجية، ومقابلها المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية، والقيود الكمية، والإدارية، والفنية.

3.1.2. حسب المعهد العربي للتخطيط: يقصد بسياسة الانفتاح التجاري "تلك السياسات التي تؤدي إلى:"

- ✓ التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسة حيادية بين التصدير والاستيراد.
- ✓ التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والحد من مداها.

- ✓ تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية.

2.2. تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح:

يفرّق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري، على غرار الانفتاح على السلع والانفتاح على الخدمات.

1.2.2. الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافٍ للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

2.2.2. الانفتاح التجاري العميق: ويقصد به، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل:

- ✓ تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة،
- ✓ إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك.

وقد أصبحت مقومات وعناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية، والتي تعيق جهود تحرير التجارة، ولم يعد الانفتاح السطحي كافيًا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية، أو ما يُعرف بمنطقة التجارة العربية، التي مُنيت بالفشل كون هذا الانفتاح سطحيًا أُزيلت فيه كل التعريفات الجمركية منذ 2005، ولكنه لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب بسبب غياب القواعد والنصوص الموحدة وعوامل التكامل الناجعة.

ثانيا: أهمية الانفتاح الخارجي

تكمن أهمية الانفتاح الخارجي في العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي، إذ يُجمع العديد من الاقتصاديين على أن الانفتاح الخارجي يُحدث تأثيرًا واضحًا على الأداء الاقتصادي، سواء من حيث النمو أو الكفاءة الاقتصادية بشكل عام. ويُعتبر النمو الاقتصادي هدفًا تسعى إليه كل الدول، وما ينتج عنه من ارتفاع في مستويات الدخل القومي الذي يؤثر بدوره على حجم واتجاه التجارة الدولية.

كما أن التغيرات التي تحدث في بيئة التجارة الدولية تُحدث آثارًا مباشرة على توزيع الدخل القومي، وعلى مكوناته واتجاهاته، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الدخل القومي إلى تنشيط التجارة الخارجية وزيادة الانفتاح الاقتصادي.

ولقياس الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية، يمكن الاستناد إلى مؤشرات مثل تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات، والتي تعكس بدورها حجم التجارة الدولية ومدى تأثرها بعوامل التجارة الخارجية، كما تُظهر في الوقت نفسه درجة انفتاح الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهداف الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري يشير إلى مدى تكامل الاقتصاد مع الأسواق العالمية من خلال الواردات والصادرات والاستثمارات الأجنبية. هناك عدة أهداف رئيسية للانفتاح التجاري، منها:

1. **تحفيز النمو الاقتصادي**: يعتبر الانفتاح التجاري أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. الدراسات تشير إلى أن زيادة نسبة الانفتاح التجاري يمكن أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل نقطة مئوية من زيادة الانفتاح ترتبط بزيادة تصل إلى 0.3 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي.
2. **زيادة فرص الوصول إلى الأسواق**: يتيح الانفتاح التجاري للدول الوصول إلى أسواق جديدة، مما يساعد على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الأسواق المحلية. هذا التنوع يمكن أن يخفف من تأثير الصدمات الاقتصادية المحلية.
3. **تعزيز الكفاءة والتخصص**: من خلال الانفتاح التجاري، يمكن للدول التركيز على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يعزز الكفاءة الإنتاجية ويزيد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
4. **جذب الاستثمارات الأجنبية** :الانفتاح التجاري يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز من تطوير البنية التحتية وزيادة فرص العمل. الاستثمارات الأجنبية تعتبر محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، حيث توفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة.
5. **تحسين الابتكاروالتكنولوجيا**: المنافسة الناتجة عن الانفتاح التجاري تدفع الشركات إلى الابتكار وتحسين منتجاتها وخدماتها، مما يعزز من القدرة التنافسية للدولة على المستوى العالمي.
6. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي**: من خلال الانفتاح التجاري، يمكن للدول تقليل المخاطر الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل والاعتماد على التجارة الدولية، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني.

بشكل عام، الانفتاح التجاري يعتبر أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد العالمي.

المحور الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

تتوزع النظريات الرئيسية للانفتاح التجاري بين النظريات الكلاسيكية والنيوليبرالية، إضافة إلى النظريات الحديثة التي تأخذ في الاعتبار العوائد الحجمية وتمايز المنتجات. فيما يلي عرض موجز لأهم هذه النظريات:

أولا: النظريات الكلاسيكية والنيوليبرالية

1. **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):** تفترض هذه النظرية أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة أعلى (بتكلفة أقل مطلقة) مقارنة بالدول الأخرى، مما يبرر وجود التجارة الدولية لتحقيق مكاسب التخصص وزيادة الثروة.

2. **نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو)**: تؤكد أن الدول تستفيد من التجارة حتى في حال عدم امتلاكها ميزة مطلقة، وذلك من خلال التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها تكلفة فرصة أقل نسبياً، مما يؤدي إلى تعظيم المكاسب المتبادلة من التجارة.
3. **نموذج هيكسشر-أولين-صامويلسون (HOS)**: يفسر هذا النموذج التخصص التجاري بناءً على وفرة عوامل الإنتاج (كالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية)، حيث تقوم الدول بتصدير السلع التي تستخدم بكثافة العوامل التي تملكها بوفرة، واستيراد السلع الأخرى، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية العالمية.
4. **النماذج الوسيطة (ريكاردي-فينر وكيرنز-هابرلر)**: تأخذ هذه النماذج في الاعتبار محدودية حركة عوامل الإنتاج على المدى القصير والمتوسط، مما يفسر تفاوت استفادة القطاعات والعاملين من الانفتاح التجاري.

ثانيا: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1. **نظرية العوائد الحجمية المتزايدة وتمايز المنتجات (هيلبمان، كروغمان)**: تدمج هذه النظريات مفاهيم المنافسة غير الكاملة والعوائد الحجمية، وتفسر التجارة داخل نفس القطاع (التجارة داخل الفرع) من خلال تفضيل المستهلكين للتنوع والاختلاف، بالإضافة إلى تحقيق الشركات لتكاليف إنتاج أقل بفضل زيادة الحجم.
2. **نظرية الإغراق المتبادل (براندر وكروغمان)**: تشرح هذه النظرية استراتيجيات التسعير المختلفة التي تتبعها الشركات المحتكرة في أسواقها المحلية عند تصديرها، مما يبرر تدخل السياسات التجارية الاستراتيجية لحماية أو دعم قطاعات معينة.

ثالثا: النظريات الديناميكية والسياسات الصناعية

1. **نموذج الحجم الحرج والسياسة الصناعية**: ترى هذه النظرية أن تدخل الدولة بشكل مؤقت لدعم قطاعات معينة يمكن أن يساعدها على تحقيق حجم إنتاج حرج يمكنها من الاستفادة من العوائد الحجمية، وبالتالي تعزيز تنافسيتها العالمية (مثل صناعة السينما في هوليوود وصناعة الطيران في تولوز).
2. **نموذج "سرب الإوز البري" (أكاماتسو)**: يصف هذا النموذج مراحل تطور التصنيع في الدول النامية، بدءًا من الاستيراد، مرورًا بالاستبدال المحلي، ثم التصدير، وصولاً إلى الانتقال نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

رابعا: معايير التخصص وفقًا للنظريات الحديثة: تتجاوز معايير التخصص في النظريات الحديثة مجرد وفرة عوامل الإنتاج لتشمل:

- ✓ القدرة على استغلال العوائد الحجمية
- ✓ تمايز المنتجات وتفضيل التنوع لدى المستهلكين
- ✓ حجم السوق الذي يتيح خفض التكاليف الوحدة

- ✓ الابتكار ونقل التكنولوجيا المدعومان بالانفتاح التجاري

وبذلك، تتخصص الدول في القطاعات التي تجمع بين الميزة النسبية، والعوائد الحجمية، والابتكار لتعظيم مكاسبها من التجارة.

الخلاصة

تؤكد هذه النظريات أن الانفتاح التجاري يشكل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والازدهار، غير أن تأثيراته تعتمد على السياق الاقتصادي والسياسات العامة وقدرة الدول على تطوير قدراتها التنافسية والابتكارية. لذا، فإن فهم هذه النظريات يساعد على تصميم سياسات تجارية وصناعية فعالة تدعم التنمية المستدامة في ظل العولمة.

المحور الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

تُعد هذه المؤشرات الأكثر استخدامًا واستعمالًا، حيث تهدف إلى تقديم تصور مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويتم الاستنتاج إما من خلال ملاحظة النتيجة عبر معدل الانفتاح، أو من خلال تقييم السياسات الاقتصادية المطبقة داخل الدول المعنية. فهذه المؤشرات لا تقيّم درجة الانفتاح بطريقة مباشرة عبر أدوات السياسات الاقتصادية فقط، بل من خلال نتائج هذه السياسات كذلك.

ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1. **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** ويُسمى أيضًا بمعامل التجارة الخارجية، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي ويُعبر عنه رياضيًا كما يلي:

$$OPEN = \frac{\sum(X + M)}{PIB} * 100$$

حيث:

- X تمثل الصادرات
- M تمثل الواردات
- PIB الناتج المحلي الإجمالي

يُظهر هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فكلما كان هذا المؤشر مرتفعًا دلّ ذلك على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يُعتمد عليه في معظم الدراسات. وهناك دراسات أخرى تعتمد فقط على نسبة الصادرات أو الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

أ. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات، ويُعبر عنه رياضيًا كما يلي:

$$OPEN = \frac{X}{PIB}$$

ب. **نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويدل على مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الواردات الأجنبية، أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من جهة الاستهلاك. وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دلّ ذلك على ضعف اندماج الاقتصاد الوطني، ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$OPEN = \frac{M}{PIB}$$

2. **مؤشر التركز السلعي للصادرات:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الصادرات الوطنية على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع. وتتميز صادرات الدول النامية عادةً بكونها مركّزة في عدد قليل من السلع، غالبًا ما تكون مواد أولية، يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة. ويُعد هذا النمط من التركز أحد مظاهر التبعية الاقتصادية، حيث تعتمد الدول النامية على تصدير هذه المواد الأولية للحصول على الجزء الأكبر من دخلها القومي.

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت هذه الدول بمثابة المصدر الرئيسي لهذه السلع الأساسية نحو الدول المتقدمة. كما تظهر التبعية الاقتصادية أيضًا من خلال وجود نوع من "التخصص المفرط" داخل النشاط الاقتصادي، إذ تعتمد غالبية الدول النامية على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية كمصدر رئيسي لإجمالي صادراتها.

يُستخدم هذا المؤشر كذلك لقياس مستوى التبعية الاقتصادية، ويُعدّ مرتفعًا وخطرًا عندما تتجاوز نسبة تركّز الصادرات 60%، خاصة إذا كانت هذه السلع عرضة لتقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبًا على قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية.

يُقاس مؤشر التركز السلعي للصادرات باستخدام **معامل جيني-هيرشمان**، ويُعدّ من أكثر المقاييس استخدامًا في هذا السياق. ويُحسب كما يلي:

$$cc = \left[\sum_{i=1}^{i=n} (xit/xt)^2\right]$$

حيث:

- Cc: مؤشر التركز السلعي للصادرات
- Xit : صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t
- Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد الصحيح، دلّ على وجود تركّز عالٍ في الصادرات، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تنوّع أكبر في البنية التصديرية.

3. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية: يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على التصدير إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول. فكلما ارتفع هذا المؤشر، زادت درجة التبعية للدولة المصدّرة تجاه الدول المستوردة، مما يجعل الاقتصاد المحلي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية التي قد تطرأ في تلك الدول المستورِدة.

من المعروف أن معظم الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية إلى الدول المتقدمة. وبالتالي، فإن أي اضطرابات اقتصادية أو سياسية في هذه الدول المتقدمة قد تنعكس سلبًا وبشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية. وهذا ما يُلاحظ في حالات مثل الجزائر، العراق، الأردن، المغرب، وغيرها.

وكما هو الحال مع مؤشر التركز السلعي، يُعد مؤشر التركز الجغرافي من بين أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس درجة التبعية الاقتصادية. وتُعتبر الدولة في وضع تبعية مفرطة عندما يتجاوز هذا المؤشر نسبة 60% من صادراتها نحو عدد محدود من الدول. وفي هذه الحالة، تكون اقتصادات هذه الدول النامية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باقتصادات الدول التي تستورد منها، مما يحدّ من قدرتها على الاستقلال الاقتصادي. يُقاس هذا المؤشر باستخدام نفس طريقة مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية، ولكن مع استبدال متغير "السلعة" بمتغير "الدولة" في الصيغة الحسابية، أي:

$$CG_M = \left(\sum_i^n \frac{xit}{xt}\right)^2$$

حيث:

CGM: مؤشر التركز الجغرافي للصادرات

Xit: صادرات الدولة نحو الدولة iii خلال السنة t

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح، دلّ ذلك على ارتفاع التركز الجغرافي، أي على اعتماد الصادرات على عدد قليل من الدول المستوردة، مما يعكس تبعية اقتصادية عالية.

4. الميل المتوسط للاستيراد: يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد دولة ما من خلال قياس درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، وذلك عبر ما يُعرف بـ **"الميل المتوسط للاستيراد"**، والذي يُحسب كنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعكس قيمة هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات، كما يُعتبر مؤشراً على مدى ترابط الإنتاج المحلي بالإنتاج العالمي. فكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر، دلّ ذلك على ازدياد درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، وبالتالي ارتفاع مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. وعلى العكس، فإن انخفاض هذه النسبة يدلّ على ميل الاقتصاد إلى الانغلاق والاعتماد على الإنتاج المحلي لتلبية الحاجات الداخلية.

5. مؤشر(معدل) التبادل التجاري: يعبر **معدل التبادل التجاري الدولي** لبلدٍ ما عن عدد الوحدات من السلع المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من السلع المصدرة. إلا أن التبادل في الواقع لا يتم بطريقة المقايضة، بل من خلال الأسعار النقدية للسلع، مما يجعل المؤشر يُحسب بناءً على مقارنة الأسعار.

ونظرًا لتنوع السلع المصدرة والمستوردة، وتعدد أسعارها وكمياتها، يتم اللجوء إلى استخدام أساليب إحصائية لتحديد هذا المعدل بدقة، ومن أبرزها ما يلي:

أ-معدل التبادل الصافي:(Net Terms of Trade)

ويُعد من أبسط وأكثر مؤشرات التبادل التجاري استخدامًا، ويتم حسابه من خلال النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات، وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

- إذا كانت القيمة أقل من 100، فهذا يشير إلى تدهور في شروط التبادل التجاري (أي أن الدولة تحتاج إلى تصدير كمية أكبر للحصول على نفس الكمية من الواردات):
- أما إذا تجاوزت القيمة 100، فيُعد ذلك تحسنًا في شروط التبادل التجاري لصالح الدولة المصدّرة.

ب-معدل التبادل الإجمالي:(Gross Terms of Trade)

ويتمثل في النسبة بين الرقم القياسي لقيم الصادرات والرقم القياسي لقيم الواردات، ويُحسب كالتالي:

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} \times 100$$

هذا المعدل يأخذ بعين الاعتبار الكمية والقيمة معًا، وبالتالي يقدم تصورًا أكثر شمولًا عن وضع التبادل التجاري للدولة.

ويُفضّل الاقتصاديون عادة استخدام معدل التبادل الإجمالي عندما يكون الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن قدرة الدولة على تغطية وارداتها، سواء تم تمويل هذه الواردات من حصيلة الصادرات أو من خلال مصادر تمويل خارجية كالقروض أو التحويلات. أما إذا كان الهدف هو إبراز القدرة الحقيقية للدولة على الاستيراد فقط من خلال ما تحققه من صادرات، فيُستخدم حينها معدل التبادل الصافي لأنه يعكس التغير في القدرة الشرائية لصادرات الدولة.

ج- **معدل تبادل الدخل:(Income Terms of Trade)** : يُعد معدل تبادل الدخل من المؤشرات المتقدمة التي تقيس ليس فقط الأسعار، بل أيضًا الكميات المُصدّرة، فهو يُظهر مدى قدرة الدولة على الاستيراد انطلاقًا من دخلها من الصادرات. يُحسب هذا المعدل عبر المعادلة التالية:

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

بصيغة أخرى، يمكن اعتباره نسبة قيمة الصادرات إلى سعر الواردات، ما يعبّر عن ما يُعرف أحيانًا بـ الطاقة الاستيرادية (Import Capacity)، ويُعد هذا المؤشر ضروريًا عند تحليل آثار التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية للدولة، لأنه يُظهر إلى أي مدى يمكن للدولة، بفضل صادراتها، أن تحصل على سلع وخدمات من الخارج، مما يعكس تحسنًا أو تراجعًا في مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري وفق مؤشرات النسبة ومؤشرات البواقي

تهدف المؤشرات المعتمدة في هذا المستوى إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري لدولة معينة من خلال مستويين: الأول يرتكز على تحليل القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية، والثاني يعتمد على مؤشرات مركبة مستخلصة من مقارنة سلوك الدولة المعنية بسلوك دول أو مناطق مرجعية.

1. مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية: إلى جانب المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، برزت مؤشرات جديدة تقوم على تحليل التباينات التجارية الناتجة عن السياسات الجمركية وغير الجمركية، كتصاريح الاستيراد، والحصص التصديرية، والدعم الحكومي، وغيرها. وتعد مسألة الرسوم الجمركية من أبرز المواضيع التي تناولتها الأدبيات المتعلقة بقياس درجة الانفتاح، حيث حاولت عدة دراسات تقدير درجة الانفتاح من خلال قياس الفارق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، إلا أن هذا التقدير واجه جملة من التحديات، أبرزها صعوبة فصل تأثير السياسات التجارية عن تأثير تكاليف النقل، واختلاف مرونة الأسعار، وتباين سلوك المؤسسات، وسعر الصرف، إلى جانب تعقيدات أخرى تتعلق بطبيعة السلع المتداولة وغير المتداولة.

كما تبرز صعوبات منهجية عند محاولة تعميم نتائج هذا المؤشر أو تقييمها، بالنظر إلى اختلاف وتكرار استخدام الحواجز التجارية بين الدول وتباين أثرها حسب طبيعة السلع.

2. **معدل التعريفة غير الموزونة:** يُعتبر من أبسط مؤشرات متوسط معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على واردات الدولة. وكلما ارتفع هذا المعدل، دلّ ذلك على درجة أكبر من الانغلاق التجاري. وقد استخدمه **Fisher (2000)**، غير أنه تعرّض للعديد من الانتقادات، من أبرزها أنه لا يأخذ في الحسبان حجم السلع المستوردة، ما يؤدي إلى تضخيم الأثر المقدر للتعريفة، فضلاً عن إغفاله للقيود غير التعريفية.

3. معدل التعريفة الموزونة: يُحسَب هذا المؤشر بأخذ معدل التعريفة الجمركية المطبقة على كل سلعة، مرجَّحًا بأهمية هذه السلعة ضمن إجمالي الواردات. وتتم عملية الترجيح من خلال ضرب قيمة كل سلعة في معدل التعريفة الخاص بها، ثم تقسيم مجموع هذه القيم على إجمالي قيمة السلع. ويُؤخذ على هذا المؤشر أن الطلب على السلع ذات التعريفة المرتفعة يكون منخفضًا نسبيًا، ما يقلل من قدرتها على التأثير في المؤشر، إضافة إلى نقص البيانات الإحصائية المتسقة بخصوص أوزان السلع المتداولة وغير المتداولة، خاصة في الدول النامية.

4. معدل التعريفة الاسمية ومعدل الحماية الفعلية: يُحسب معدل التعريفة الاسمية مباشرة انطلاقًا من جداول الرسوم الجمركية المعلنة. أما معدل الحماية الفعلية، فيرتبط بمستوى الحماية الذي تحظى به الصناعات المحلية، ويُحسب كنسبة من الإيرادات الجمركية إلى إجمالي التجارة (أو الواردات فقط). ويُعد هذا المؤشر أكثر دقة لكونه يأخذ في الحسبان القيمة المضافة.

وقد اقترح **Balassa (1965)** و**Corden (1966)** معادلة لحساب معدل الحماية الفعلية كما يلي:

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

حيث:

- t معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية
- r معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة من السلعة النهائية
- a نسبة قيمة المدخلات المستوردة إلى قيمة السلع النهائية
- f معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحليين للسلعة

وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على عكس الأثر الحقيقي للتعريفات على المنتجين المحليين، غير أنه بدوره يواجه بعض الانتقادات، منها عدم قدرته على قياس القيود غير التعريفية بشكل دقيق، وعدم مراعاته لأثر الدخل والرفاه الاقتصادي.

5. مؤشر البواقي

قدم كل من **Chenery (1984)** و **Guillaumont (1989)** هذا المؤشر كبديل لقياس الانفتاح التجاري، ويقوم على تحليل الفرق بين التجارة الفعلية والتجارة "المتوقعة" استنادًا إلى نموذج معياري يأخذ في الاعتبار متغيرات حقيقية غير مرتبطة بالسياسات التجارية، مثل حجم الناتج المحلي، الدخل الفردي، درجة عزلة البلد، والمسافة عن الشركاء التجاريين. ويُعتبر الفارق بين القيم الفعلية والمتوقعة لحجم التجارة بمثابة مؤشر على درجة الانفتاح، حيث يُفسَّر الفارق الإيجابي بأنه دليل على انفتاح أكبر من المتوقع، والعكس بالعكس.

ورغم أن هذا المؤشر يتفوق على مؤشرات النسبة في قدرته على تجاوز أثر السياسة التجارية المباشر، إلا أنه يواجه بدوره صعوبات من حيث اختيار وتحديد المتغيرات الحقيقية الملائمة، إضافة إلى ضعف الترابط في النتائج المستخلصة منه عمليًا، ما دفع ببعض الباحثين إلى اقتراح مراجعة وتطوير هذه المقاييس على نحو يعكس بدقة تدفقات التجارة المستقلة عن السياسات المعتمدة.

ثالثا: قياس الانفتاح التجاري وفق بعض النماذج

إلى جانب المؤشرات النسبية والبنيوية، طُوِّرت نماذج تحليلية تُستخدم كمؤشرات مركبة لقياس الانفتاح التجاري بطريقة أكثر شمولًا وواقعية، بالاعتماد على مجموعة من المعايير الاقتصادية والمؤسساتية التي تُمكّن من تصنيف الدول إلى منفتحة ومنغلقة تجاريًا. ومن أبرز هذه النماذج:

1. **نموذج(1995) Sachs-Warner :** يُعد هذا النموذج من أكثر النماذج قبولًا في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بقياس الانفتاح التجاري، نظرًا لما يقدمه من تفسير واقعي وموضوعي لسياسات الانفتاح. وقد طوّره ***Jeffrey Sachs*** و***Andrew Warner***، ويقوم على تصنيف الدول إلى مجموعتين: دول منفتحة تجاريًا، وأخرى منغلقة، استنادًا إلى تحقق خمسة معايير رئيسية:

- **معدل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية** :يجب ألا يتجاوز مجموعها 40% من قيمة السلع.
- **سعر الصرف** :يُشترط ألا يزيد الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء عن 20.%

- **احتكار الدولة للتجارة** :لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.
- **النظام الاقتصادي** :يجب أن يتميز بدرجة مقبولة من الشفافية والانفتاح.
- **تاريخ التحرير** :يُحدَّد على أنه التاريخ الذي تستوفي فيه الدولة جميع المعايير المذكورة.

ويُعَدّ هذا النموذج من أبرز المحاولات لتقديم مؤشر ثنائي لتحديد الانفتاح التجاري، حيث يتم تصنيف الدول ضمن خانة "منفتحة" أو "منغلقة" بناءً على تحقيقها لتلك الشروط.

نموذج Edwards المركب (1998): قدّم **Sebastian Edwards** هذا النموذج كمؤشر مركب ومتعدد الأبعاد لقياس الانفتاح التجاري، انطلاقًا من ملاحظته أن بعض عوائق التبادل لا ترتبط فقط بالسياسات الحكومية، بل تعود كذلك إلى خصائص طبيعية وهيكلية للدولة. لذلك اعتمد هذا النموذج على بناء مؤشر مركب يتكوّن من تسعة مؤشرات فرعية، ثلاثة منها تقيس مباشرة وجود سياسات انفتاح، بينما الستة المتبقية تقيس مدى تأثير التفاوتات البنيوية على درجة الانفتاح الفعلي.

تشمل المؤشرات المستخدمة في هذا النموذج ما يلي:

1. **المؤشر الثنائي .Sachs-Warner (1995)**
2. **مؤشر تقرير التنمية العالمية لعام 1987.**
3. **مؤشر البواقي وفقًا لـ.Learner (1988)**
4. **مؤشر علاوة سعر الصرف في السوق السوداء.**
5. **متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات.**
6. **المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.**
7. **مستوى التوترات الاقتصادية الناتجة عن تدخل الدولة.**
8. **معدل الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية.**
9. **مؤشر قيود الواردات وفقًا لـ.Wolf (1993)**

ويمتاز هذا النموذج بشموليته، حيث لا يكتفي بقياس درجة الانفتاح الظاهرة، بل يحاول أيضًا التمييز بين الانفتاح المعلن والانفتاح الفعلي، عبر دمج مؤشرات تعكس مدى تدخل الدولة، ومصداقية السياسة الاقتصادية، والعوائق غير الظاهرة في سلوك التجارة.

المحور الرابع: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

أولا: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

لقد تطرقت العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وقد تعددت وجهات النظر بخصوص الدور الإيجابي للانفتاح في تحقيق النمو، فبينما يرى بعض الباحثين أنه يمثل محفزًا للنمو، يرى آخرون أن تأثيره ليس دائمًا بالقوة المتوقعة.

التأصيل النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

1. **آراء المفكرين الكلاسيكيين:**

- ✓ **آدم سميث** :أكد على أن الانفتاح التجاري يوفر فرصًا لتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويُسهم في تصريف الفائض نحو الدول التي تفتقر إلى هذه القدرات، مما يؤدي إلى اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية؛
- ✓ **دافيد ريكاردو** :أبرز أهمية الانفتاح من خلال نظريته في التكاليف النسبية، مشيرًا إلى أن التجارة تعزز رفاهية الشعوب من خلال تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر كفاءة؛
- ✓ **جون ستيوارت ميل** :أوضح من خلال نظرية النفقات النسبية أن الانفتاح التجاري له منافع مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء **للموارد، وله آثار ديناميكية غير مباشرة تتمثل في رفع الإنتاجية العامة؛**

2. **آراء المفكرين النيوكلاسيكيين:**

- ✓ **نظرية هكشر-أولين** : ترى أن التجارة الخارجية، استنادًا إلى مبدأ الحرية الاقتصادية، تُسهم في زيادة الدخول والمدخرات، وبالتالي تعزيز التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر.

3. **آراء المدرسة الحديثة:**

- ✓ **نظرية النمو الداخلي** :تشير إلى أن الاقتصادات المفتوحة تنمو بوتيرة أسرع من الاقتصادات المغلقة، من خلال التحسينات التكنولوجية الناتجة عن تبادل السلع الوسيطة؛
- ✓ **EretE (2012)**: خلُص إلى أن نمو الصادرات يؤدي إلى منافع مباشرة كزيادة القدرة الاستيرادية، واتساع السوق، بالإضافة إلى منافع غير مباشرة مثل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز المنافسة، وجلب التكنولوجيا.
- ✓ **NElet (2010)**: أكد وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتزداد هذه العلاقة وضوحًا مع ارتفاع نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة.
- ✓ **البنك الدولي (2017)**: أشار إلى أن البلدان النامية التي انتهجت سياسات انفتاح تجاري قوية ومستدامة، شهدت تسارعًا في نمو صادراتها وناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي.

- ✓ **David Eallot (2011)**: تناول تأثير نوعية المؤسسات على العلاقة بين التجارة والنمو، وبيّن أن النمو السريع والمستوى العالي من التجارة يرتبطان عادة بوجود مؤسسات ذات جودة عالية.

ثانيا: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

يُقصد بأثر التجارة الخارجية تأثير السياسات التجارية المنتهجة على التنمية الاقتصادية، سواء عبر التوجه نحو الداخل (استراتيجية إحلال الواردات) أو التوجه نحو الخارج (استراتيجية تشجيع الصادرات).

1. سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: تُعد الصادرات من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في رفع معدلاته عبر عدة آليات، نذكر منها:

✓ **الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:** تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية، وفقًا لمبدأ دافيد ريكاردو. حيث تُخصص الموارد لإنتاج السلع التي تحقق فائضًا يُصدر بعد تغطية الحاجيات المحلية، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي في دفع النمو الاقتصادي؛

✓ **الصادرات والتقدم التكنولوجي:** تمثل عائدات الصادرات مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية التي تُستخدم لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة، كما تتيح فرصًا لاكتساب التكنولوجيا، المهارات والخبرات الحديثة، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى الإنتاجية والنمو؛

✓ **الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** يعمل التوسع في الصادرات على تشجيع المنافسة بين المشاريع، ما يدفعها إلى تحسين أدائها ورفع كفاءتها، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. كما يُسهم ذلك في دمج المؤسسات المحلية في الأسواق العالمية بحثًا عن التمويل الخارجي من خلال العملات الأجنبية؛

✓ **مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام:** تُعتبر الصادرات محفزًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة عبر تصدير السلع والمواد الأولية، مما يعزز النشاط التجاري ويوفر موارد إضافية للنمو.

2. **سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:** اتجهت العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني سياسة إحلال الواردات، خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كرد فعل على تراجع العوائد من الصادرات الأولية وعجز موازين المدفوعات

ترتكز هذه السياسة على تصنيع السلع محليًا بغرض تقليل الاعتماد على الواردات وتلبية حاجات السوق الداخلي، وهي تُعد تمهيدًا لتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات لاحقًا.

ورغم تراجع الاعتماد على هذه الاستراتيجية في بعض البلدان، إلا أن عددًا من الدول لا يزال يطبقها لأسباب اقتصادية وسياسية تتعلق ببناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم النمو وتوفير **فرص العمل.**

المحور الخامس: نماذج ناجحة لانفتاح تجاري ساهم في النمو الاقتصادي

أولا: الصين

التحول الكبير بعد 1978:

- ✓ بدأت الصين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التجاري عام 1978.
- ✓ انضمت إلى **منظمة التجارة العالمية (WTO)** سنة **2001**، ما سرّع اندماجها في الاقتصاد العالمي.

نتائج ملموسة:

- ✓ نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من حوالي 150مليار دولار سنة 1978 إلى أكثر من 17تريليون دولار سنة 2023.
- ✓ أصبحت أكبر مُصدر في العالم بحصة تجاوزت 14%من الصادرات العالمية.
- ✓ ارتفعت نسبة التجارة (الصادرات + الواردات) من الناتج المحلي من **10%سنة 1978** إلى حوالي **35% حاليًا**.

ثانيا: فيتنام

الانفتاح منذ سياسة "ĐỔi MỚi" في 1986:

- ✓ اعتمدت سياسة الإصلاحات والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي.
- ✓ انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في .**2007**

نتائج ملموسة:

- ✓ ارتفع نصيب الفرد من الدخل من أقل من 100دولار في الثمانينيات إلى حوالي 4000دولار سنة 2023.
- ✓ الصادرات تمثل أكثر من 100%من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ فيتنام أصبحت مركزًا صناعيًا عالميًا خاصة في الإلكترونيات والمنسوجات.

ثالثا: كوريا الجنوبية

انفتاح موجه نحو التصدير منذ الستينيات:

- ✓ طبقت كوريا نموذج التصنيع من أجل التصدير، ودعمت التكنولوجيا والتعليم.

نتائج ملموسة:

- ✓ ارتفع الناتج المحلي من 2.7مليار دولار في 1962 إلى 1.7تريليون دولار في 2023.
- ✓ تحتل المرتبة السادسة عالميًا في حجم الصادرات.
- ✓ الشركات الكورية (مثل Samsung وHyundai) تقود النمو العالمي في عدة قطاعات.

رابعا: سنغافورة

اقتصاد مفتوح بالكامل منذ الاستقلال 1965:

- ✓ ركّزت على التجارة الحرة، المناطق الحرة، وجذب الاستثمار الأجنبي.

نتائج ملموسة:

- ✓ التجارة تمثل 320%من الناتج المحلي الإجمالي (واحدة من أعلى النسب عالميًا).
- ✓ دخل الفرد يتجاوز 80ألف دولار سنويًا (من بين الأعلى عالميًا)
- ✓ سنغافورة ضمن أكثر 5 دول تنافسية في العالم حسب **مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي**.

خلاصة:

الدولة	نقطة الانطلاق	أهم إنجاز	الناتج المحلي الحالي (2023)	دور التجارة
الصين	1978	أكبر مصدر عالمي	17 تريليون دولار	حيوي جدًا
فيتنام	1986	ناتج تضاعف 40 مرة	430 مليار دولار	جوهري
كوريا الجنوبية	s1960	رابع اقتصاد آسيوي	1.7 تريليون دولار	أساسي
سنغافورة	1965	دخل فرد مرتفع جدًا	515 مليار دولار	محوري

أسئلة تنشيطية حول المحاضرة:

- ما المقصود بالانفتاح التجاري، وكيف يختلف عن الانفتاح الاقتصادي بشكل عام؟
- هل يؤدي ارتفاع درجة الانفتاح التجاري دائمًا إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع؟ ولماذا؟
- كيف يمكن قياس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الخارجية؟
- ما الفرق بين الانفتاح التجاري السطحي والانفتاح التجاري العميق؟ وأيهما أكثر فاعلية؟
- ما أبرز النظريات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؟
- كيف تسهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية؟
- ما دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق المكاسب الناتجة عن الانفتاح التجاري؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية عند تطبيق سياسات الانفتاح التجاري؟
- ما الذي يفسر نجاح تجارب مثل الصين أو فيتنام في الاستفادة من الانفتاح التجاري لتحقيق نمو اقتصادي سريع؟
- في رأيك، ما العوامل التي تجعل الانفتاح التجاري محفزًا للنمو في بعض الدول، بينما لا يحقق النتائج نفسها في دول أخرى؟

قائمة المراجع

باللغة العربية

- شاهين محمد عبد الله، التجارة الدولية وأثرها علي التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا، القاهرة، 2018.
- عبد الخالق السيد أحمد و بليح أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003.
- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل الجزء الأول، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام 19 و20 – 06 – 2021، برلين – ألمانيا.
- محمود يونس، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2015.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006.
- منصور جاسم محمد، التجارة الدولية، دار الزهران، عمان، 2013.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- رعن حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار الرضا، سوريا، 2000.
- سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2018_2019.
- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، جامعة سطيف1 فرحات عباس، 2018_2019.
- أحمد الخطيب، النظريات الحديثة في التجارة الدولية ".مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد27، العدد4، 2021.
- **خالد عبد الرحمن**، سلاسل القيمة العالمية ودورها في التنمية الصناعية العربية، *مجلة التنمية الصناعية العربية، 2023.*
- **محمد سالم العتيبي**، التجارة الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، *مجلة التنمية المستدامة*، المجلد15، العدد 2، 2023.
- تقارير المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الافريقي للتنمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- تقارير صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي. مؤتمر الأمم المتحدة للجارة والتنمية.

باللغة الأجنبية

- USA : Cambridge , Liberalizing International Trade after Doha : Multilateral, Plurilateral, Regional, and Unilateral Initiatives, 2014.
- William Milberg, Outsourcing Economics: Global Value Chains in Capitalist Development, Cambridge University Press, 2013.
- Dutt, A. K, International trade and economic development. In Handbook of International Economics. Edward Elgar Publishing, 2023.
- Lusha, E. Emerging Economic Patterns in Developing Countries. Interdisciplinary Journal of Research and *Development*, **2023**.
- **Stiglitz, J. E.** *People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent*. W. W. Norton & Company, **2019.**
- Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. International Economics: Theory and Policy (12th ed.). Pearson. 2022.
- Baldwin, R. The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Harvard University Press. 2022.
- **Jangam, B. P., Venkatesh, H., & Tiwari, A. K.** Global value chains and economic growth: A study of resilience during the COVID-19 pandemic. *Journal of International Development*, 36(4), **2024.**
- **Dunning, J. H., & Lundan, S. M.** *Multinational Enterprises and the Global Economy* (3rd ed.). Edward Elgar Publishing, **2021.**
- Krugman, P. Competitiveness: A Dangerous Obsession. Foreign Affairs. 2020.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تصدير	02
دليل المادة التعليمية	03
المحاضرة الأولى: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	08
المحاضرة الثانية: السياسات الاقتصادية والتنمية	25
المحاضرة الثالثة: مدخل مفاهيمي للتجارة الدولية ودوافع قيامها	36
المحاضرة الرابعة: اتجاهات التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)	43
المحاضرة الخامسة: سلاسل القيمة العالمية والتعاون التجاري الدولي	52
المحاضرة السادسة: التجارة الدولية وأهداف التنمية المستدامة	64
المحاضرة السابعة: التجارة الدولية وتطور الاستثمار الدولي	76
المحاضرة الثامنة: الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي	88
قائمة المراجع	107
فهرس المحتويات	109